جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

مجلة الشريعة والقانون

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

جامعة الأزهر

العدد الخامس والأربعون

مايو ٢٠٢٥م

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة الشريعة والقانون

جمهورية مصر العربية – كلية الشريعة والقانون – القاهرة – الدراسة – شارع جوهر القائد

ت: 201221067852+

ت: 201028127441+

البريد الالكتروني

Journal.sha.law@azhar.edu.eg

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها

رقم الإيـــداع

٢٠٢٥ / ١٨٠٥٣

الترقيم الدولي للنشر

ISSN: 2812–4774

الترقيم الدولي الإلكتروني

ISSN: 2812–5282

الموقع الإلكتروني

https://mawq.journals.ekb.eg/

حماية الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية من الجرائم المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت

Protecting Charitable Organizations and Non-Profit Entities From the Risks of Money Laundering and Terrorist Financing in Kuwait

إعداد

د. راشد عايض راشد الهاجري

عضو هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية

وأستاذ مساعد زائر في جامعة كيس وسترن الأمريكية

لتدريس برنامج النزاهة المالية وغسل الأموال

حماية الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية من الجرائم المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت

راشد عايض راشد الهاجري

قسم القانون، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، الكويت.

البريد الإلكتروني: alhajeri30@gmail.com

ملخص البحث:

يتناول البحث قضية حماية الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مشيرًا إلى الدور الأساس لهذه الكيانات في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويوضح البحث أن الجمعيات الخيرية تواجه تحديات متعددة نتيجة استغلالها المحتمل لأغراض إجرامية؛ مما يعرض سمعتها ونزاهتها المالية للخطر.

يستعرض البحث الإطار القانوني والتنظيمي الكويتي، بما في ذلك قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحليل مدى توافقه مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. كما يناقش أهمية تدابير العناية الواجبة وإجراءات "اعرف عميلك" في الكشف عن الأنشطة المشبوهة، وضرورة تطبيق الضوابط الداخلية لتعزيز الحماية.

يُبرز البحث التأثير السلبي لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الجمعيات الخيرية، بما في ذلك تجميد أصولها، وتراجع الثقة المجتمعية، وتوقف الدعم المالي، مما يَعوق قدرتها على تحقيق أهدافها. ويشدد على أهمية العقوبات الرادعة ودورها في تعزيز الامتثال والشفافية.

يختتم البحث بالإشارة إلى أهمية التعاون الدولي في تبادل المعلومات ومكافحة الجرائم المالية، مع التأكيد على ضرورة تبني نهج استباقي لتعزيز حماية الجمعيات والمنظمات غير الربحية في الكويت.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات الخيرية، المنظمات غير الربحية، غسل الأموال، تمويل الإرهاب، الإطار القانوني، العناية الواجبة الشفافية، التدابير الوقائية.

Protecting Charitable Organizations and Non-Profit Entities From the Risks of Money Laundering and Terrorist Financing in Kuwait

Rashid Ayedh Rashid Alhajeri
Law Department, Academy of Saad Al-Abdullah for Security Sciences, Kuwait.
E-mail: alhajeri30@gmail.com

Abstract:

The research addresses the issue of protecting charitable organizations and non-profit entities in Kuwait from the risks of money laundering and terrorist financing, highlighting their essential role in promoting social and economic development. It explains that these organizations face numerous challenges due to their potential exploitation for criminal purposes, jeopardizing their reputation and financial integrity.

The study reviews the Kuwaiti legal and regulatory framework, including the Anti-Money Laundering and Counter-Terrorism Financing Law, and analyzes its alignment with international standards and best practices. It also discusses the importance of due diligence measures and "Know Your Customer" procedures in identifying suspicious activities and the need for internal controls to enhance protection.

The research highlights the negative impact of money laundering and terrorist financing on charities, including asset freezing, loss of public trust, and cessation of financial support, hindering their ability to achieve their objectives. It emphasizes the role of deterrent sanctions in promoting compliance and transparency. The study concludes by underscoring the importance of international cooperation in information exchange and combating financial crimes, stressing the need for a proactive

approach to strengthen the protection of charities and non-profit organizations in Kuwait.

Keywords: Charitable Organizations, Non-Profit Entities, Money Laundering, Terrorist Financing, Legal Framework, Due Diligence, Transparency, Preventive Measures.

مقدمة

تؤدي الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية دورًا رئيسًا في عملية إنشاء مجتمع مدني حديث. فهي تسهم بشكل كبير في التنمية الاجتماعية ودعم المجتمع في جميع أنحاء العالم[١]؛ ولذا شهدت هذه الجمعيات والمنظمات نموًّا سريعًا وتطورًا ملحوظًا في الكويت[٢]. وقد أدى هذا الارتفاع إلى زيادة كبيرة في الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها وأهدافها. وهذا الطلب الهائل قد جعلها عرضة للاستهداف من قبل أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[٣].

لقد أصبح غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك الطرق التي يتم ارتكابها بها، تهديدًا كبيرًا لأنظمة المالية العالمية. وإن عدم اليقين والشك الناتج عن هذه المخاطر قد دفع الجهات المنظمة إلى اتخاذ تدابير صارمة ومفصلة ضد هذه الأنشطة الإجرامية. والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية واحدة من تلك الأنظمة التي قد تكون عرضة -سواء بشكل مباشر أو غير مباشر- لارتكاب هذه الجرائم[٤]، وقد تؤثر التدابير المذكورة سابقًا على سمعتها ونزاهتها المالية. والغرض من هذا البحث هو دراسة الأساليب والممارسات التي تضمن حماية الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت من إخفاء عائدات الجريمة، وتمويل الإرهاب[٥]، فضلاً عن تمويل الكيانات والأنشطة والأفعال المحظورة بموجب التشريعات المحلية والأمم المتحدة. وتتكون هذه الورقة من مجموعة من الأقسام،

---

(1) G. Elkahlout, "'Hearts and minds': examining the Kuwaiti humanitarian model as an emerging Arab donor," Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 2020. [HTML]

(2) S. Alterkait, "Islamic charity in the state of Kuwait: between regulation, local understanding, and practice," 2022. figshare.com

(3) A. Laallam, S. Kassim, and E. R. Engku Ali, "Intellectual capital in non-profit organisations: lessons learnt for waqf institutions," *ISRA International Journal*, 2020. emerald.com

(4) E. Akullo and Y. Wanjala, "The Non-Profit Making Organisations (NPOs) and the Dilemma of Combating Transnational Crimes in a Digitalized Era: Emerging Perspectives of NPO Actors from …," Journal of Central and Eastern …, 2023. uni-obuda.hu

(5) A. M. T. Fowler, "The counter-terrorist finance legal framework: the impact of regulatory compliance on relationships between charities and financial institutions," Journal of Financial Crime, 2022. [HTML]

حيث يتضمن القسم المقدم الآن المقدمة التي تصف الأخطار الناجمة عن أنشطة الجمعيات والمنظمات غير الربحية، وتقدم هذه الدراسة وأهدافها. يتبع ذلك القسم الثاني الذي يناقش اللوائح، وأخيرًا، يتم عرض الأقسام الثالث والرابع والخامس لتمثل الأطر الدولية والإقليمية، والطرق، والممارسات في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب[1].

(1) C. Singh and W. Lin, "Can artificial intelligence, RegTech and CharityTech provide effective solutions for anti-money laundering and counter-terror financing initiatives in charitable …," Journal of Money Laundering Control, 2021. westminster.ac.uk

تمهيد:
نشأة وأهمية الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت

أولا: نشأة الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في دولة الكويت

تأسست الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت منذ بدء العمل التطوعي من قبل المقيمين من غير الكويتيين، تبعهم المواطنون الكويتيون. تأسست هذه الأنشطة الاجتماعية على مبادئ إسلامية. وقد شهدت تأسيس هذه المجتمعات والجمعيات تقدمًا نوعيًّا مع انتقال المجتمع نحو التنمية من عصر ما قبل عام ١٩٦١، حيث انتقل من مجتمع قَبلي يعتمد بشكل كبير على المساعدات إلى مجتمع مكتفٍ ذاتيًّا. وتسهم المؤسسات المدنية في الكويت بشكل كبير في توفير المساعدات الإنسانية والتعليم والخدمات الاجتماعية ورعاية الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة[١]، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الخدمات والأنشطة الاجتماعية والإنسانية والخيرية. فجميع هذه المجالات تسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف السياسة العامة الكويتية، تلك السياسة التي تعتمد على تطوير مسار تنموي شامل يركز على العنصر البشري، بوصفه أهم الأولويات.[٢]

ويشكّل وجودُ قطاع اقتصادي واجتماعي مستقل وكبير في الكويت جزءًا مهمًّا من تحقيق دور المنظمات المدنية[٣]. وإن أهم دور لهذه المنظمات في هذا المجال تمويل إنشاء مشاريعها المستقلة. وقد بلغ إجمالي عدد الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية العاملة في الكويت خلال عام ٢٠٢٠ نحو ١٢٥٩ مؤسسة، من بينها ٣٣١ جمعية خيرية[٤]. وبلغ عدد موظفي هذه الجمعيات ١٢١٩٤ موظفًا، منهم ٦٢٩٢ يعملون في الجمعيات الخيرية. ولقد واجهت هذه المنظمات المدنية تحديات وصعوبات كبيرة خلال

(1) K. Williams-Pulfer, "Muslim philanthropy and civil society in the Caribbean and The Bahamas," Philanthropy in the Muslim World, 2023. [HTML]
(2) A. A. Dashti, T. K. Gaither, A. Al-Kandari, and H. A. Murad, "Women's activism as public relations in a patriarchal society: The case of Kuwait," Public Relations, 2023. [HTML]
(3) K. Kamøy, "Diversity of Law in the United Arab Emirates: Privacy, Security, and the Legal System," 2020. [HTML]
(4) M. M. Raheem, "A concept for funding universal basic income through a "National Waqf" Scheme," 2021. effatuniversity.edu.sa

السنوات القليلة التي سبقت عام ٢٠٢١، تتعلق في الغالب بالنظام العام للحكم ونظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[١]

ثانياً: نظرة عامة على جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يعرف غسل الأموال قانونيًا بأنه "فعل إخفاء، أو تمويه طبيعة، أو مصدر، أو مكان أو تصرف أو حركة أو حقوق العائدات الناتجة مباشرة أو غير مباشرة عن أي جريمة أو وضعه تحت تصرف المجرمين الفعليين أو الظاهريين." تعد التهم المتعلقة بالسيولة النقدية، والجرائم المالية، والمصرفية[٢]، والتمويل، من الطرق الشائعة التي يستخدمها المجرمون لغسل الأموال. ومن بين أهم وسائل تسهيل غسل الأموال وسيلة استخدام الأنظمة غير المنظمة مثل النظام المصرفي والمالي الذي أنشأته الجمعيات الخيرية. فيتكون تمويل الإرهاب من توفير[٣]، أو جمع أو حيازة أو استخدام أو ادخار أو تصريف أو إرسال أو استلام أو تحويل أو تحصيل أو إدارة أو إجراء معاملاته للأموال بشكل مباشر أو غير مباشر، بنية استخدام تلك الأموال، أو مع علمه بأنها ستستخدم لارتكاب أو محاولة ارتكاب أو تسهيل أو مساعدة أو الانخراط في الإرهاب.[٤]" وهناك عدة طرق يمكن استخدامها لاختراق الجمعيات الخيرية القانونية. وتقترح بعض هذه الطرق إرسال تحويلات مالية قياسية إلى الجمعية الخيرية عند إخفاء تمويل الإرهاب في هذه الجمعية. إن استغلال القطاع الخيري له تداعيات عدة على الثقة العامة في هذا القطاع وعلى فعالية العمليات الخيرية بصفة كلية[٥].

---

(1) K. Paudel, "EPIDEMIOLOGICAL STUDY OF THE PERITONEAL DIALYSIS PROGRAM IN NEPAL, COMPARISON TO OTHER REGIONS, CHALLENGES AND …," 2022. semmelweis.hu

(2) E. Fletcher, C. Larkin, and S. Corbet, "Countering money laundering and terrorist financing: A case for bitcoin regulation," Research in International Business and …, Elsevier, 2021. ssrn.com

(3) S. Kashyap, "The drivers and dynamics of money laundering mechanisms: the case of India," 2021. city.ac.uk

(4) L. van Broekhoven and S. Goswami, "Can stakeholder dialogues help solve financial access restrictions faced by non-profit organizations that stem from countering terrorism financing standards and …," International Review of the Red, 2021. [HTML]

(5) M. A. Naheem, "Presenting a legal and regulatory analysis of the United Arab Emirates' past, present and future legislation on combating money laundering (ML) and terrorist …," Journal of Money Laundering Control, 2023. [HTML]

ففي هذه المنطقة تعتبر الجمعيات الخيرية الكويتية أيضًا قنوات لتبييض الأموال. وفي دولة الكويت تم تسجيل ١٧١ حالة غسل أموال إضافية من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢[١]. أما في عام ٢٠١٣ فقد سُجلت حالات تمويل الإرهاب في الكويت. والعواقب والعقوبات القانونية على المخالفين لم تمنع هؤلاء الأفراد من استخدام الجمعيات الخيرية للحصول على التمويل وتحريك الأموال. في إنجلترا وويلز، واستُخدم بنك يقدم خدمات للجمعيات الخيرية لجمع ٤٨٠,٠٠٠ دولار لدعم الجهاد في كينيا من خلال جمعية خيرية. وبخصوص كازاخستان فقد استُخدم فرع جمعية خيرية سعودية لغسل الأموال.[٢]

منهج الدراسة

يتبع البحث منهجًا تحليليًّا واستقصائيًّا لمناقشة حماية الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت من أخطار غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويقوم بتحليل الإطار القانوني والتنظيمي في الكويت ومقارنته بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات. كما يتم التركيز على التدابير الوقائية، مثل إجراءات "اعرف عميلك"، والعناية الواجبة، والعقوبات الرادعة، مع تقديم توصيات لتحسين الحماية.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في تحديد الطرق التي يمكن من خلالها حماية الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت من الاستغلال في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تسلط الدراسة الضوء على التحديات التي تواجه هذه الجمعيات نتيجة الاستغلال المحتمل لأغراض إجرامية، وتأثير ذلك على سمعتها ونزاهتها المالية.

نطاق الدراسات المقارنة

يركز البحث على مقارنة الإطار القانوني والتنظيمي في الكويت مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يدرس أيضًا

(1) M. Adeel and R. Alfahad, "Towards an equitable transport system in Kuwait: understanding the social and cultural context of transport accessibility," 2021. lse.ac.uk

(2) J. Smith, "Dirty Money and Disorderly Homes: Civil Forfeiture, Vice Police, and Illicit Capital in Philadelphia," 2021. [HTML]

تجارب دولية مختلفة، مثل المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، وأمثلة من الشرق الأوسط، لاستقاء الدروس وتحليل مدى توافق التشريعات الكويتية مع الأطر العالمية.

المبحث الأول:
الإطار القانوني في التشريع المحلي والدولي

في هذا المبحث يتناول البحث ثلاثة مطالب، المطلب الأول منها يتحدث عن الإطار القانوني والتنظيمي للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية وفق قانون الطوارئ ومدى تغطية تلك القوانين للجوانب الضرورية لمنع إساءة استخدام المنظمات الخيرية لأغراض غسل الأموال و/ أو تمويل الإرهاب، ثم ينتقل البحث للمطلب الثاني الذي يتناول التشريعات واللوائح في دولة الكويت من خلال تحليل التشريعات وتقييم أخطار غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ثم يختتم المبحث بالمطلب الثالث الذي يتناول القلق من إساءة استخدام الجمعيات لأغراض تمويل الإرهاب وغسل الأموال، مع ضمان وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها والتمثيل لذلك، وبذلك يكون المبحث في مطالبه الثلاثة قد تناول الموضوع من جوانبه المحلية والدولية باختصار يتناسب مع حجم المبحث، وهذا يتبين في السياق التالي في المطالب.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي

يحدد القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام الإطار العام للنظام القانوني الخاص بالجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت[١]. يُكمل هذا القانون عدة لوائح تنفيذية توضح أحكامه، خاصة الجوانب التنظيمية لعمل هذه الكيانات. بالإضافة إلى خضوع الجمعيات والمنظمات غير الربحية لإشراف عدة جهات حكومية مختلفة منها وزارة الشؤون الاجتماعية[٢]. وتشير هذه النظرة القانونية إلى أنه على الرغم من وجود قوانين مخصصة تتعلق بالجمعيات الخيرية فإن هناك عددًا من القوانين الوطنية الأخرى المهمة في سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتم وضع إطار قانوني رئيس يتضمن قواعد تتعلق بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

(1) L. Ruoqi, "China's Charity Law 2016: Rethinking the Relationship between the State and the Non-Profit Sector," China: An International Journal, 2021. academia.edu

(2) Y. O. Pronina, V. V. Bogdan, and O. B. Novruzova, "Foresight: outlook for the legal framework of the national legal system in the future," Scientific and Technical, Springer, 2020. [HTML]

تفرض هذه القوانين عدة طبقات من الالتزامات أو الواجبات، بشكل مباشر أو غير مباشر، على المنظمات الخيرية. تحتوي اللوائح المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب[١] -التي اعتمدها بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وغيرها من الجهات الرقابية- على بعض الأحكام الإضافية ذات الصلة التي تنطبق على عمل الجمعيات في حالات امتلاكها أو مشاركتها في إدارة المنظمات المعنية بأنشطة جمع التبرعات العامة.[٢]

وفي هذا السياق يثور سؤال، هل تغطي الأنظمة التنظيمية الحالية جميع الجوانب الضرورية لمنع إساءة استخدام المنظمات الخيرية لأغراض غسل الأموال و/ أو تمويل الإرهاب؟ وفي إطار الجواب على هذا السؤال فإنه يتم توضيح معايير مثل هذا التقييم في عدة معايير دولية، وإن أفضل الممارسات هي تلك التي توافق عليها السلطات الوطنية والهيئات الدولية ذات الصلة. ويُعد ضمان الامتثال للمعايير الدولية -ذات الصلة- واحدة من أولويات الدول التي أنشأت أطرًا قانونية وتنظيمية مناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتلك المعايير المقدمة من الكويت تشجع بشدة على تطبيق الأنظمة القانونية مما يجب أن ينطبق على القطاع الخيري. ويسهم الانضمام للاتفاقيات الدولية -ذات الصلة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب- في تجسيد المتطلبات العامة لتحقيق الامتثال المحلي للمعايير الدولية. ومع ذلك فإن معظم القوانين واللوائح التي يجب تطبيقها في الكويت لتلبية المعايير الدولية لا تعطي أهمية كافية لخصائص تشغيل الجمعيات[٣]؛ إذ تحتاج استراتيجيات التنفيذ إلى أن تكون مختلفة. وقد لوحظ أن المعايير الدولية تعتمد على افتراض أن القانون الوطني سيتضمن قدرًا كبيرًا من المتطلبات التفصيلية والواجبات التنظيمية القابلة للتكيف التي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة القطاع الخيري المحلي. ويمكن أن

(1) A. M. Toirxonovna and U. T. Obloqulovich, "Institutional Framework for the Development of the Tourism Market," *of Law and Economics*, 2020. umsida.ac.id
(2) L. Losada-Puente, J. A. Blanco, A. Dumitru, and I. Sebos, "Cross-case analysis of the energy communities in Spain, Italy, and Greece: progress, barriers, and the road ahead," Sustainability, 2023. mdpi.com
(3) M. A. Naheem, "The State of Kuwait's anti-money laundering & combatting terrorist financing infrastructure and performance evaluation," Journal of Money Laundering Control, 2020. [HTML]

تكون هذه المتطلبات الوطنية نتاج مشاورات مفصلة مع المنظمات ذات الصلة وتعكس في الواقع نيات المجتمع العالمي للعمل بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية لمواجهة مشكلة إساءة استخدام القطاع الخيري. فهذه المتطلبات يجب أن تجعل الجمعيات تأخذ مسؤوليات الامتثال على محمل الجد وتتأكد من وجود أنظمة مناسبة. بالإضافة إلى ذلك فإنه ينبغي أن يوضح الإطار القانوني لدرجة الاستقلالية التي تتمتع بها الجمعيات، خاصة فيما يتعلق بالرقابة الحكومية والاقتراحات الجديدة، وأن يوفر انطباعًا واضحًا عن مستوى المشاركة المتوقع من الجمعيات مع الإطار القانوني. وتتم مناقشة هذه التحديات في إطار معيار دولي يعرف بإطار مؤشرات "Exant Indicators Framework". [1]

(1) H. S. Alhussein and M. S. A. Alenaze, "Legal Status of Corporate Social Responsibility in GCC countries with special reference to Bahrain," Journal of Ecohumanism, 2024. ecohumanism.co.uk

المطلب الثاني: التشريع الوطني واللوائح

يتكون البحث المسود من جزأين رئيسين. الجزء الأول يبدأ فيه التقرير بفحص المشهد التشريعي والتنظيمي الذي ينظم الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت. علاوة على ذلك، فإنه يوفر تحليلًا مفصلاً لمدى مطابقتها المعايير الدولية بالإضافة إلى فعاليتها في الممارسة العملية.[١] أما الجزء الثاني من البحث فيقدم تقييمًا للمخاطر والتهديدات المتعلقة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك مخططات تمويل الإرهاب التي تشمل الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت. بالإضافة إلى أن البحث يناقش الدوافع والممكنات الرئيسة لإساءة واستغلال الأموال الخيرية لأغراض إرهابية في السياق الكويتي، بالإضافة إلى الحوافز الضريبية والأسباب الموجبة للامتيازات القانونية الممنوحة للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية.[٢]

ولقد أقرت الكويت عدة قوانين وتشريعات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والقانون الرئيس في ذلك هو القانون رقم ١٠٦/ ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[٣]. وهذا القانون يخُول الجهات الرقابية التي حددها القانون أعلاه في المسؤولية عن الإشراف على امتثال الكيانات المبلغ عنها مع التشريعات الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تُساعد هذه الجهات الرقابية إدارة الامتثال والرقابة في القيام بمتابعة الامتثال من الكيانات المبلّغ عنها ومقدمي الخدمات. ويكون لديهم ولاية للقيام بعمليات تفتيش غير معلن عنها على السياسات والإجراءات الداخلية للكيانات المبلّغ عنها ومقدمي الخدمات للتحقق من مطابقتها قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللوائح التنفيذية وكذلك التوصيات. كما يجب عليهم التحقق من أن الكيانات المبلّغ عنها تتوافق مع الالتزامات المنصوص عليها في التوجيهات والمراسلات والإرشادات وقائمة التدقيق التي

(1) M. A. Leichtman, "Kuwaiti Humanitarianism: The History and Expansion of Kuwait's Foreign Assistance Policies," 2022. stimson.org
(2) M. A. Leichtman, "Humanitarian Sovereignty, Exceptional Muslims, and the Transnational Making of Kuwaiti Citizens," Ethnography, 2023. [HTML]
(3) K. S. Al-Rashidi, "'Indirect Method of Proof'and the Kuwaiti Anti-Money Laundering Law: A Lesson from the UK," Criminal Law Forum, 2021. [HTML]

وضعتها الجهات المعنية. وقد حصلت دولة الكويت على تقرير التقييم المتبادل لزيادة كفاءة إشعار الشك في عام ٢٠١٥. ووجدت في التقرير امتثالاً بنسبة ٩٠٪ لمعظم التوصيات.[1]

(1) H. Alfahad, "Public Financial Crimes: A Critical Analysis of the Role of Kuwaiti Criminal and Regulatory Agencies in the Investigation Process," 2021. qub.ac.uk

المطلب الثالث: المعايير الدولية وأفضل الممارسات

تم تحديد المعايير الدولية ذات الصلة وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالجمعيات الخيرية في عدة أطر بسبب القلق على المستوى الدولي بشأن إساءة استخدام الجمعيات لأغراض تمويل الإرهاب وغسل الأموال. وتشكل هذه المعايير الدولية والإرشادات بالفعل أفضل الممارسات لحماية الجمعيات الخيرية من مثل هذه الإساءة[١]. وتسري هذه المعايير الدولية على كل دولة في العالم نظرًا لضرورة مكافحة الجرائم المالية الدولية، مما يعزز دورها الأساس في النجاح في تنفيذ الحماية للجمعيات الخيرية في الكويت. ويتم تطوير وتحديث المعايير الدولية باستمرار للعديد من الأسباب، بما في ذلك المجالات الجديدة أو تطور الأمور القائمة.[٢]

ولقد كانت العديد من الهجمات الإرهابية بعد الأحداث المأساوية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تُنفَّذ -جزئيًّا- من خلال المنظمات غير الربحية المحلية والجمعيات الخيرية. واستجابةً لذلك فقد كان هناك حاجة ملحة لضمان عدم إساءة استخدام مثل هذه الجمعيات لتمويل الإرهاب. واختتمت المعايير الحديثة لمكافحة تمويل الإرهاب[٣]، كما تُعتبر - اليوم- الإرشاد الرئيسي للمسؤولين عن ضمان وصول المساعدات إلى المدنيين في حالات الطوارئ مع الحد من تمويل العنف. وفي عام ٢٠١١ -وفي ضوء القضية المتطورة حول استغلال المنظمات غير الربحية- تم تعديل التوصيات والإرشادات لتشمل السلطات والقطاعات المعنية المذكورة أعلاه. وتعكس هذه التغييرات شهادة استثنائية على التعاون بين دول العالم في النضال لتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ والنزاعات. كما تُظهر هذه الإسهامات أن العمل الدؤوب والالتزام من قبل السلطات المحلية يتردد صداها، مما يؤتي ثماره من خلال تمكين الجمعيات والمنظمات الإغاثية من استغلال وسائل جديدة وأقوى

(1) J. Nicholls, A. Kuppa, and N. A. Le-Khac, "Financial cybercrime: A comprehensive survey of deep learning approaches to tackle the evolving financial crime landscape," Ieee Access, 2021. ieee.org
(2) M. A. Rashid, A. Al-Mamun, and H. Roudaki, "An overview of corporate fraud and its prevention approach," Business and Finance, 2022. researchgate.net
(3) K. Bauer and M. Levitt, "Funding in Place: Local Financing Trends Behind Today's Global Terrorist Threat," 2020. washingtoninstitute.org

لضمان الامتثال السليم وأن الأموال الخاصة بهم لن تُستغل من قبل الإرهابيين لأغراض عنيفة.[١]

(1) K. Ahmed and S. N. Romaniuk, "Canada's counter-terrorism measures: Implications for human security, civil society, and charities," Counter-terrorism and civil society, 2021. [HTML]

المبحث الثاني: الإطار التشريعي لجريمة غسل الأموال

مع تنامي ظاهرة العولمة، إلى جانب انفجار الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات والأجهزة التي تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية، زادت سهولة انتقال رؤوس الأموال عبر الدول، بما في ذلك أموال المنظمات الإجرامية، وقد حمل هذا في طياته تنامي حركة الجريمة المنظمة، التي تعد جرائم غسل الأموال أبرز هذه الجرائم وأخطرها. ولما كانت البنوك هي المستهدف الرئيس في عمليات غسل الأموال؛ نظرا للدور الكبير الذي تقوم به في تقديم الخدمات المصرفية كعمليات الصرف والتحويلات المالية، فإن هذه البنوك تعد الجهاز الرئيس في مكافحة أنشطة غسل الأموال، وذلك بهدف حماية نفسها من المسؤوليات القانونية المترتبة على مشاركتها في هذه الجرائم، وأيضا للمشاركة في الجهد الدولي لمكافحة جرائم غسل الأموال(١). وحسب ما أشارت إليه معظم المصادر، فقد غيرت جريمة غسل الأموال منذ القدم(٢)، غير أن ارتكاب عمليات غسل الأموال بوسائل فنية حديثة، يعود إلى سنة ١٩٣٢ حينما بوشرت بواسطة Meyer Lansky، البولندي الأصل الذي عاش في نيويورك، الذي كان يلجأ إلى إخراج النقود غير مقدمة المشروعة من الولايات المتحدة الأمريكية، وإيداعها في بنوك سويسرية من خلال قروض وهمية(٣)،

---

(١) باخونة دريس، جريمة غسل الأموال ومكافحتها في القانون الجزائري" دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٢، ص. ٩

(٢) – د. محمد الأمين البشري، التحقيق في جرائم غسيل الأموال، مجلة الشرطة، الإمارات العربية المتحدة، س ٣٢، نوفمبر ٢٠٠٢، ع ٣٨٣، ص: ٣٨.

(٣) – تتمثل فكرة القرض الوهمي في قيام القائم بعمليات غسل الأموال بالحصول على قرض ممول ذاتية من أمواله ذات المصدر غير المشروع، وذلك من خلال إيداع الأموال غير المشروعة بأحد البنوك في الدول التي لا تهتم بمصدر الأموال، وإذا رغب في استخدام هذه الأموال في بلده التي يتميز نظامها المصرفي برقابة حازمة على مصادر الأموال، فإنه يطلب قرضا من أحد بنوك دولته بضمان البنك الذي توجد فيه الأموال غير المشروعة، ثم يقوم هذا البنك الأخير بسداد قيمة القرض في حالة امتناع المقترض عن سداده، ويتم السداد من الأموال غير المشروعة المودعة لدى البنك الضامن. انظر في ذلك:

La jeuness D. SAMUEL, la lutte contre le blanchiment de capitaux, rapport demande par les chefs d'état lors du sommet de l'arche, la documentation française, Paris, 1990, P. 19.

وبفضل هذه الأموال المعاد توجيهها، أقام مدينة الألعاب القمار في منطقة Las Vegas الأمريكية.

وقد ظهر تعبير غسل الأموال أول مرة عام ١٩٧٣، وذلك عندما نشرت الصحف الأمريكية تقريرا عن فضيحة "ووتر جيت"، التي لم تكن مجرد فضيحة سياسية، إذ وبعد تشكيل لجنة انتخاب الرئيس الأمريكي "نيكسون" بسبب قرب انتهاء مدة ولايته، قامت هذه اللجنة بجمع التبرعات التي كانت توجه لدعم حملة إعادة انتخاب الرئيس، وقامت بتنفيذ عمليات غسل الأموال غير المشروعة التي تم التبرع بها للحملة الانتخابية.(١)

ويرجع البعض(٢) مصطلح غسل الأموال إلى قيام أحد أعضاء المافيا الأمريكية بشراء مغسلة عامة لغسل الملابس في مدينة شيكاغو، وكان يشترط على زبائنه أن يحصل منهم على الثمن نقدا، وكان يقوم بإضافة جانب من أرباح تجارة المخدرات إلى عوائد غسل الملابس يوميا، وكان يقوم بإيداعه في فرع أحد البنوك القريبة دون أن يرتاب أحد في أمر المبالغ الكبيرة التي كان يودعها وبفئاتها الصغيرة، وبالتالي تبلورت تسمية "غسل الأموال".

ومن جانب آخر، يرى بعض الفقه(٣) أن مصطلح "غسل الأموال" ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة السبعينيات وذلك عندما لاحظ رجال مكافحة المخدرات أن تجار المخدرات الذين يبيعون للمدمنين بالتجزئة يجتمع لديهم في نهاية كل عملية فئات صغيرة من النقود الورقية والمعدنية، ونظرا لكون فئات النقد الصغيرة عادة ما تكون ملوثة بآثار المخدرات التي ربما تكون عالقة في أيدي تجار التجزئة، فقد حرصت المال على ممثل النقود الملوثة بالبخار أو الكيماويات قبل إيداعها في البنوك التي توجد بها حساباتهم.

---

(١) - د. إبراهيم حامد طنطاوي، المواجهة التشريعية لغسل الأموال في مصر (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص:.٠٦

(٢) - د. محسن أحمد الخضيري، غسيل الأموال (الظاهرة، الأسباب، العلاج)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٣، ص: ١٥.

(٣) - د. حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال جريمة العصر البيضاء، محلة وجهات نظر، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، ع ١٦، س ٠٢، ٢٠٠٠، ص: ٤٢.

ونتيجة لمصادقة[١] معظم الدول على هذه الاتفاقية، تم تحريم عمليات غسل الأموال بمقتضى التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات، تأخرت سويسرا في معالجة نشاط غسل الأموال، وذلك راجع إلى تشددها في المحافظة على السرية المصرفية فضلا عن حيادها السياسي المعروف[٢] غير أن هذا التشدد لم يستطع الصمود مع الضغوط الدولية وبذلك استحدث المشرع السويسري المادة ٣٠٥ مكرر ٢ من قانون العقوبات التي تعاقب على عمليات غسل الأموال، وكذا المادة ٣٠٥ مكرر ٣ التي تعاقب على عدم الحرص والإهمال في العمليات المالية وذلك بموجب التشريع الصادر في ٢٣ مارس ١٩٩٠ الذي بدا سريانه في ١/ ٠٨/ ١٩٩٠.

(١) – صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية بموجب المرسوم الرئاسي رقم: ٩٥-٤١ المؤرخ في ٢٨ يناير ١٩٩٥ الصادر في ج. رج ج، ع ٠٧، المؤرخة في ١٥ فيفري ١٩٩٥.

(2) Gerard Perroulaz : renforcement de la législation suise en matière de la lutte contre le blanchiment ou contre le crime organizé une question de cohérence a trouver dans la politique éxtèrieure de la suise , revue internationale de criminalogie et de police technique et scientifique , Juillet-Septembre , 2000, P 264. -

المطلب الأول: ماهية جريمة غسل الأموال

ظاهرة غسل الأموال، كظاهرة غير مشروعة ، تعكس في جذورها أسباب عديدة، حتى في حال تتبع مصدرها التاريخي ، فقد تكون نتيجة مباشرة لارتفاع معدلات الضرائب والرسوم على الأنشطة الاقتصادية حيث يهرب رأس المال من بعض الأماكن إلى أخرى، كما أنه يهرب من الأماكن التي تتسم بتعقد النظم الإدارية أو الفساد الإداري إلى أماكن أكثر أمنا ويسرا. أيضا فإن ظاهرة غسل الأموال قد تترتب على أنشطة غير مشروعة مثل الاتجار في المخدرات والقمار والاتجار بالبشر. ولذلك سارع المشرع الوطني والدولي بتجريم هذه الظاهرة ، حيث صدرت اتفاقية فيينا عام ١٩٨٨م في شأن مكافحة الاتجار بالمخدرات والأموال المتحصلة عنها واستخدامها في جريمة غسل الأموال ، حيث صدرت في نطاق الأمم المتحدة ، كما صدر عن الأمم المتحدة القانون النموذجي عام ١٩٩٥ في شأن مكافحة جريمة غسل الأموال.[١] كذلك فإنه وعلى المستوي الدولي هناك جهود – الحملة الدولية لمكافحة غسل الأموال F.A.T.F.[٢] وهي مجموعة العمل المالي المنبثقة عن مؤتمر الدول الصناعية السبع الكبرى، وهدفها مكافحة الجريمة على مستوى دولي وبحث التعاون مع دول العالم قاطبة في هذا الخصوص حيث أصدرت توصياتها الأربعين الشهيرة في هذا الخصوص.

عرفت العديد من القوانين جريمة غسل الأموال فعلى سبيل المثال عرف قانون حظر ومكافحة غسل الأموال في التشريع البحريني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١ والمعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٦، بأنه: "كل من أتى فعلا من الأفعال التي سيرد ذكرها والمتعلقة بعائد جريمة وكان من شأن هذه الأفعال إظهار أن مصدر هذه الأموال مشروع، وقد عدد القانون تلك الأفعال بأنها: - إجراء أي عملية. وكانت تلك العملية تتعلق بعائد جريمة،

---

(١) د/ هدي حامد قشقوش - جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي - دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص١٨ وما بعدها

(٢) فريق العمل المعني بالتدابير المالية www. fatf gafi . org

مع العلم أو الاعتقاد أو ما يحمل على الاعتقاد بأنه متحصل من نشاط إجرامي أو من أي فعل يعد اشتراكا فيه. - أو إخفاء طبيعة عائد جريمة أو مصدره أو مكانه أو طريقة التصرف فيه أو حركته أو ملكيته أو أي حق يتعلق به مع العلم أو الاعتقاد أو ما يحمل على الاعتقاد بأنه متحصل من نشاط إجرامي أو من فعل يعد اشتراكا فيه، أو اكتسابا أو تلقيا أو نقل عائد جريمة مع العلم أو الاعتقاد أو ما يحمل على الاعتقاد بأنه متحصل من نشاط إجرامي أو من أي فعل يعد اشتراكه فيه."[١] ويمكن القول بأن تعبير أو مصطلح " غسل الأموال" يعني ببساطة "تمويه مصدر الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة" أو هو الوسيلة التي يلجأ إليها القائمون على الاتجار في أنشطة غير مشروعة وخاصة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لإخفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع، أو لاستخدام الدخل في وجه غير مشروع فضلا عن تمويه ذلك الدخل لجعله يبدو وكأنه دخل مشروع".[٢] وفي تعريف آخر أكثر بساطة يعرف غسل الأموال بأنه " التصرف في النقود، بطريقة تخفي مصدرها وأصلها الحقيقي" وفي ذات السياق يعرف بأنه " تحويل العائدات غير المشروعة من نظام يقوم على النقد إلى نظام يقوم على العمل".

وهذه التعريفات وغيرها إنما تتفق على شيء واحد وهو التأكيد على أن جوهر عملية غسل الأموال هي إخفاء أو تمويه " طبيعة الأموال ذات المصدر الجرمي وليس مجرد نقل الأموال أو إخفائها عن أعين سلطات تنفيذ القانون The Law Enforcement Authorities ويصدق ذلك على الأموال المتحصلة من جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات كما يصدق على غيرها من الأموال المتحصلة من مختلف أنواع الجرائم

---

(١) المستشار أسامة عبد المنعم إبراهيم، حظر ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والنقل غير المشروع للأموال عبر الحدود في التشريعات العربية "البحرين - مصر - الأردن قطر - الإمارات"، المركزي القومي للإصدارات القانونية، طبعة أولى، ٢٠٠٩ء القاهرة، ص ٢٧

(٢) تقرير حول عمليات غسل الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، المكتب العربي لشئون المخدرات وثيقة رقم ١٤، ٢٠، يناير ١٩٩٢.

الأخرى ذات الدفع المالي فعملية غسل الأموال ليست مرتبطة فقط أو بشكل خاص بالاتجار غير المشروع بالمخدرات بل إنها أصبحت تمثل خطوة ضرورية لأي نشاط إجرامي يدر أرباحًا.(١)

وتعرف أيضا بأنها "هي أي عملية من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع الذي اكتسبت منه الأموال". كما أنها تعرف بتنظيف المال المحرم بخلطه مع المباح أو تحويل ثمنه إلى الأوجه المباحة ليصبح ظاهرة بعوضه" وهو تعريف لفقهاء الشريعة الإسلامية.(٢)

من خلال هذه التعريفات يتضح لنا أن بعض من الفقهاء ركزوا على المتحصلات (العوائد المالية الناتجة عن هذه الجريمة على إطلاقها، حيث لم يلتفتوا إلى مصدرها في حين نجد أن البعض الآخر ركز على مصدر هذه الأموال. لكن يؤخذ على هذه التعريفات أنها غير جامعة ولا مانعة؛ لأنها ركزت على جانب دون الآخر ويمكن القول بأن جريمة غسل الأموال " هي عملية إخفاء أو تمويه طبيعة المال المتحصل عليه من جريمة على درجة كبيرة من الخطورة أو بطريق غير مشروع وجعله يبدو وكأنه دخل مشروع".(٣)

من خلال هذا التعريف يتضح لنا ما يلي:

- أن جريمة غسل الأموال تعتبر جريمة اقتصادية عابرة للحدود الوطنية وهي نتاج لانتشار جرائم الفساد الإداري والمالي... الخ. -أن جريمة غسل الأموال تدخل ضمن إطار الجريمة المنظمة التي يقوم بها مجموعة من الأشخاص والوسطاء إذ يوزعون الأدوار فيما بينهم. -خطورة هذه الجريمة تهدد الاقتصاد العالمي خاصة ونحن في ظل نظام الاقتصاد الحر ومحاولة عولمة الخدمات المالية كأنها تؤدي إلى تضليل العدالة.

---

(١) دا هدي حامد قشقوش - جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي - مرجع سابق - ص ٣٧.

(٢) أ. د. فؤاد عبد المنعم أحمد، نقل عبء الإثبات في جرائم غسل الأموال في الشريعة والقانون، رابط الموضوع
http://www.alukah.net/ We/ fouad/0/29970/ # ixzz1fGxmGIy

(٣) د/ هدي حامد قشقوش - جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي - مرجع سابق- ص ١٤٢ - ٣٨-٣٩.

تعريف المجلس الأوروبي الوارد في التوجيه الصادر في ١٩٩٠ برقم ٣٠٨ لمنع النظام المالي في أوروبا من أن يستخدم غسل الأموال القذرة" هي تغيير شكل المال من حالة إلى أخرى وتوظيفه أو تحويله ونقله مع العلم بأنه مستمد من نشاط إجرامي أو من فعل يد مُسهِمة في مثل هذا النشاط وذلك بغرض إخفائه أو تمويه حقيقة أصله غير المشروع أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب أي نشاط إجرامي لتجنب النتائج القانونية لعمله". وفي قانون مكافحة غسل الأموال المصري ورد التعريف لغسل الأموال بأنه كل سلوك ينطوي على اكتساب مال أو حيازته أو التصرف فيه أو إدارته أو حفظه أو استبداله أو إيداعه أو ضمانه أو استثماره أو نقله أو تحويله إذا كان متحصلا من جريمة من الجرائم المنصوص عليها... متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء أو تمويه مصدر المال أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال. (١)

وقد عرفها التشريع الإماراتي وفقا لمرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة(٢)، فقد أشارت المادة الثانية إلى أنه "يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من كان عالماً بأن الأموال متحصلة من جريمة أصيلة، وارتكب عمداً أحد الأفعال الآتية:

---

(١) دا هدي حامد قشقوش - جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي - مرجع سابق، ص ٤١.

(٢) تم إصدار هذا القانون بناء على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء وتعديلاته، -وعلى القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ في شأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية، وعلى القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ بإصدار قانون العقوبات وتعديلاته، وعلى القانون الاتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون الإجراءات الجزائية وتعديلاته، وعلى القانون الاتحادي رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ في شأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (٥) لسنة ٢٠١٣ في شأن الأسلحة والذخائر والمتفجرات والعتاد العسكري، وعلى القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية، وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨م في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية

أ. حول المتحصلات أو نقلها أو أجرى أي عملية بها بقصد إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع.

ب. أخفى أو موه حقيقة المتحصلات، أو مصدرها، أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها.

ج. اكتسب أو حاز أو استخدم المتحصلات عند تسلمها.

د. مساعدة مرتكب الجريمة الأصيلة على الإفلات من العقوبة.

كما أشارت المادة الثالثة إلى أنه يعد مرتكبًا جريمة تمويل الإرهاب كل من ارتكب عمدًا أيًّا مما يأتي:

أ. إذا كان عالمًا بأن المتحصلات كلها أو بعضها مملوكة لتنظيم إرهابي أو لشخص إرهابي أو معدة لتمويل تنظيم إرهابي أو شخص إرهابي أو جريمة إرهابية، ولو كان ذلك دون قصد إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع.

ب. قدم المتحصلات أو جمعها أو أعدها أو حصلها أو سهل للغير الحصول عليها بقصد استخدامها أو مع علمه بأنها سوف تستخدم كلها أو بعضها في ارتكاب جريمة إرهابية، أو ارتكب تلك الأفعال لصالح تنظيم إرهابي أو لشخص إرهابي مع علمه بحقيقتهما أو غرضهما.

وفي دولة الكويت أشارت المادة الثانية من التشريع الكويتي للعام ٢٠١٣ أنه يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من علم أن الأموال متحصلة من جريمة، وقام عمداً بما يلي: أ- تحويلها أو نقلها أو استبدالها، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال، أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصل التي تحصلت منه الأموال، على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته. ب- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها. ج- اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها. ويكون الشخص الاعتباري مسؤولاً عن أية جريمة تنص عليها أحكام هذه المادة ، إذا ارتكبت باسمه أو لحسابه . ولا تحول معاقبة مرتكب الجريمة الأصلية دون معاقبته عن أي جريمة أخرى من جرائم غسل الأموال. وعند

إثبات أن الأموال هي متحصلات جريمة ، فليس من اللازم أن يكون قد تم إدانة شخص بارتكاب الجريمة الأصلية.[١]

كما أصدرت مملكة البحرين قرارا برقم (١٠٣) لسنة ٢٠٢١ بشأن إجراءات حضر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والنقل غير المشروع للأموال عبر الحدود للمرخص لهم بمزاولة أنشطة بيع وتجارة الذهب والمجوهرات وتدقيق الحسابات وقواعد تجميد الأموال ورفع التجميد وحظر التعامل مع الأشخاص والكيانات المدرجين في قوائم الإرهاب. مدققي الحسابات ومكاتب التدقيق.

وتعد اتفاقية فيينا أولى الاتفاقيات الدولية التي تصدت إلى الجريمة المنظمة ثم تبتعها كافة الاتفاقيات الدولية التي قامت بعملية غسل الأموال واتفاقية فيينا هي أول من وضعت تعريف لغسل الأموال ولقد حددت ثلاث صور لغسل الأموال ولكنها لم تذكر لفظ الغسل وتلك الصور هي حسبما جاءت بنص المادة الثالثة الفقرة الأولي هي:

(١) تحويل أو نقل الأموال مع العلم بأنها متحصلة من جريمة مرتبطة بتجارة المخدرات أو أي فعل يجعل فاعله شريكا في مثل هذه الجرائم كنقل المخدرات واستيرادها وتصديرها والسمسرة فيها وتوزيعها، كذلك الأفعال التي كان من بين أغراضها إخفاء الأصل غير المشروع للأموال أو مساعدة أي شخص في ارتكاب مثل هذه الجرائم للهرب من التبعات القانونية.

(٢) إخفاء أو كتمان أو إضفاء مظهر كاذب للتمويه على حقيقة الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو إيداعها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها مع العلم بأنها مستمدة من إحدى الجرائم المنصوص عليها سابقا أو مستمدة من فعل ناشئ عن الاشتراك في مثل هذه الجرائم.[٢]

(٣) اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم وقت تسلمها بأنها مستمدة من إحدى الجرائم السابقة أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك. فلقد هدفت الاتفاقية إلى

---

(١) قانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ فى شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (١٠٦ / ٢٠١٣

(٢) د. هدي حامد قشقوش – جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي – مرجع سابق، ص ٤٢ – ٤٣

تجريم الآليات والسبل الأساسية لغسل الأموال وهي: التوظف والتمويل والدمج. - فلقد اقتصرت الاتفاقية على تجريم غسل الأموال الناشئة عن تجارة المخدرات الأمني فقط. - كما قامت الاتفاقية بتجريم تجارة المخدرات ومعاونيهم سواء كانوا وسطاء أو سماسرة بشرط أن يكونوا عالمين وقت الغسل بالمصدر غير المشروع للمال. - كما قامت بتجريم الأفعال والتصرفات التي تغير من طبيعة المال التي تؤدي إلى إخفاء طريقة الحصول عليه أو قطع الصلة بين المال والمالك الحقيقي له. - كما أنه توسعت في تعريف المال محل الغسل فشمل أي نوع من الحقوق سواء كانت مادية أو غير مادية.

تعريف غسل الأموال في اتفاقية باليرمو ٢٠٠٠:- الهدف من تلك الاتفاقية هو تعزيز التعاون الدولي على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية. | ولقد حددت الاتفاقية في المادة السادسة الأفعال التي تعد غسلا للأموال في حال ارتكاب هذه الأفعال عمدا وتلك الأفعال هي: تحويل الممتلكات أو نقلها مع العلم بأنها عائدات جريمة بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص في ارتكاب الجرم الأصيل الذي تأتت منه على الإفلات من العواقب القانونية لفاعليه. (١)

(١) د/ محمد الأمين البشري: "التحقيق في جرائم غسل الأموال" مجلة الشرطة، دولة الإمارات العربية المتحدة س ٣٢، نوفمبر ٢٠٠٢، ع ٣٨٣، ص ٣٨.

المطلب الثاني:
علاقة جريمة تمويل عمليات غسل الأموال بجريمة تمويل الإرهاب

ظهرت جريمة تمويل الإرهاب وعرفها المجتمع الدولي "بقوة" عقب أحداث الحادي عشر سبتمبر لعام ٢٠٠١ م بدأت العديد من الجهات المصرفية في تتبع والتحفظ على الأصول والودائع الخاصة ببعض المنظمات والهيئات المتصلة بالجماعات الإرهابية أو تلك التي تقوم بتمويل العمليات الإرهابية، وكان يطلق على سبيل الخطأ على تلك التدابير المتخذة في هذه الفترة أنها تدابير لمكافحة غسل الأموال، في حين أنها في حقيقة الأمر لمواجهة جريمة أخرى جديدة وهي جريمة تمويل الإرهاب.[١]

وبعد هاجس أحداث الحادي عشر سبتمبر لعام ٢٠٠١ م، بدأ هذا الهاجس يحرك الدول في وضع اتفاقيات دولية في قمع الإرهاب وتمويله، ومن هذه الاتفاقيات ما اعتمدته هيئة الأمم المتحدة للاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب عام ١٩٩٩م، حيث بينت في المادة (٢/ ١) من الاتفاقية مفهوم تمويل الإرهاب بقولها: "يعد مرتكباً جريمة تمويل الإرهاب بمفهوم هذه الاتفاقية كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل مشروع، وبإرادته، بتقديم أو جمع أموال بنية استخدامها، أو يعلم أنها ستستخدم كلياً أو جزئياً للقيام :

أ - بعمل يشكل جريمة في نطاق إحدى المعاهدات الواردة في المرفق وبالتعريف المحدد في هذه المعاهدات.

ب - بأي عمل آخر يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر أو إصابته بجروح بدنية جسيمة، عندما يكون هذا الشخص، غير مشترك في أعمال عدائية في حالة نشوب نزاع مسلح، حينما يكون غرض هذا العمل بحكم طبيعته أو في سياقه موجهاً لترويع السكان أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به".[٢]

---

(١) غسل الأموال الاستجابات الدولية وجهود المكافحة الإقليمية والوطنية، محمود شريف بسيوني، ص ١٧ - ١٨.

(٢) لمزيد من المعلومات عن الاتفاقية www.un.org/law/cod/finteer.htm

كذلك جاء في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي تم التوقيع عليها في ٢٢/ ٤/ ١٩٩٤م في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، التي وافقت عليها المملكة بالمرسوم الملكي رقم م/ ١٦ وتاريخ ١٠/ ٦/ ١٤١٩هـ حيث تقول: " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم".(١)

والناظر لنظام مكافحة غسل الأموال يجد أن مفردة الإرهاب حاضرة باستمرار فقد وردت في المادة الأولى في التعريفات الأولية. **فعرفت النشاط الإجرامي**: أي نشاط يشكل جريمة معاقباً عليها وفق الشرع والنظام بما في ذلك تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية.

كما نصت المادة (٢) الفقرة (د) من نظام مكافحة غسل الأموال على أن من قام بتمويل الإرهاب أو الأعمال الإرهابية أو المنظمات الإرهابية فإنه يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من فعل أياً من الأفعال الآتية وذكرت " د- تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية".

وأكد المنظم في المادة السابعة على جريمة تمويل الإرهاب في سياق ذكر واجب المؤسسات المالية وغير المالية، عند توافر مؤشرات ودلائل كافية على إجراء عملية وصفقة معقدة أو ضخمة أو غير طبيعية أو عملية تثير الشكوك والشبهات حول ماهيتها والغرض منها، أو أن لها علاقة بغسل الأموال أو بتمويل الإرهاب أو الأعمال أو المنظمات الإرهابية، أن تبادر إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها نظاماً.

أما علاقة جريمة غسل الأموال بالأعمال الإرهابية: فيعتبر تمويل الإرهاب مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي بأسره ويلاحظ أن عدد وخطورة أعمال الإرهاب يتوقفان على التمويل الذي يمكن أن يحصل عليه الإرهابيون ولا شك أن عمليات غسل الأموال من أهم

(١) الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، جامعة الدول العربية، إبريل ١٩٩٨ م، ص ٢٠.

مصادر التمويل للعمليات الإرهابية. ويرجع السبب في حدوث اللبس بين جريمتي تمويل عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لوجود العديد من نقاط التداخل بين الجريمتين، وفي الوقت نفسه يوجد العديد من نقاط التعارض بينهما التي من خلالها يمكن توضيح الفارق بينهما، وذلك على النحو الآتي :

نقاط التداخل بين جريمة تمويل عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تتشابه جريمة تمويل عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن كليهما يشكل جريمة دولية تؤثر بشكل مباشر على حالة الاستقرار العالمي وعلى الاقتصاد الوطني على حد سواء.[١]

١ – يتشابه تمويل عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الإجراءات التي يتم من خلالها تمويه عوائد الأنشطة الإجرامية، التي يتم من خلالها إخفاء منشئها غير المشروع، حيث يتم توفير الموارد المالية بأي شكل من الإشكال للأفراد أو المنظمات الإرهابية أو لمن يساندون الإرهاب أو لمن يقومون أو يخططون للعمليات الإرهابية أو يشاركون فيها.[٢]

٢ – كما أننا نجد أن جريمة تمويل عمليات غسل الأموال وجريمة تمويل الإرهاب يتداخلان في أنهما يستخدمان القطاع المصرفي، من أجل نقل الأموال من جهة إلى أخرى، حيث يعمد القائمون بغسل الأموال إلى إرسال أموال غير مشروعة من خلال القنوات المصرفية بقصد إخفاء منشئها الإجرامي، وكذلك من يموّلون الإرهاب يقومون بتحويل الأموال غير المشروعة، أو التي يكون منشؤها مشروعاً إلى تنظيم إرهاب خلال هذه القنوات المصرفية بقصد إخفاء مصدرها، وذلك بهدف مساندتها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات الإرهابية.[٣]

---

(١) أحكام غسل الأموال، د. عبد الله الثنيان، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢) جريمة غسل الأموال تعريفها ومخاطرها والتطور التشريعي لمكافحتها، د.عادل محمد السيوى، مرجع سابق، ص٨٧.

(٣) جريمة غسل الأموال د.عادل السيوي مرجع سابق ص ٨٧ – ٨٨ وغسل الأموال الاستجابات الدولية وجهود المكافحة الإقليمية والوطنية، محمود شريف بسيوني ، مرجع سابق، ص ١٨ .

نقاط التعارض بين جريمة تمويل عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

١- القاعدة العامة بالنسبة لتمويل عمليات غسل الأموال أنها تتم على الأموال المتحصلة من الجريمة، ولا يمكن أن تتم عمليات غسل الأموال بأموال مشروعة. وفي الجانب الآخر نجد أن القاعدة العامة لتمويل الإرهاب أنها في الغالب تتم بأموال مشروعة يتم جمعها عن طريق الأفراد، أو الجمعيات أو صناديق الزكاة أو جمع التبرعات.

٢- الدافع إلى ارتكاب الجريمة : أن المكسب المادي هو الدافع الرئيس من وراء عمليات غسل الأموال، حيث إن الغرض الأهم هو إضفاء الشرعية القانونية على مصدر تلك الأموال، في حين أن الدافع من وراء عمليات الإرهاب هو تحقيق هدف سياسي أو فكر معين أو لأجل التدمير والتخريب وزعزعة أمن واستقرار المجتمع.

٣- العمليات المستخدمة: يطغى على تمويل عمليات غسل الأموال التعقيد الشديد لحجب مصدر تلك الأموال غير المشروعة، وذلك عن طريق الحدود أو النقل السريع فيما بين الحسابات المختلفة. بينما العمليات المستخدمة في تمويل الإرهاب تتسم بالبساطة الشديدة عن طريق فتح الحسابات أو نقل وتحويل الأموال، وغالباً ما تكون تلك الأموال متواضعة قليلة، نظراً لأن معظم العمليات الإرهابية لا تكلف مبالغ ضخمة، أما في عمليات غسل الأموال فالأموال المتحصلة تكون أموالا كبيرة جداً.

٤- الغاية من المكافحة: في جريمة تمويل عمليات غسل الأموال التوصل إلى تلك الأموال والمتحصلات والقضاء على الحافز المادي، أما الغاية من مكافحة تمويل الإرهاب، فهي القضاء على الموارد المادية المستخدمة في ارتكاب العمليات الإرهابية.[١]

---

(١) أحكام غسل الأموال، د. عبد الله الثنيان، مرجع سابق، ص ٦٣أحكام غسل الأموال، د. عبد الله الثنيان، مرجع سابق، ص ٦٣ – ٦٤، وكذلك غسل الأموال الاستجابات الدولية وجهود المكافحة الإقليمية والوطنية، محمود شريف بسيوني، مرجع سابق، ص ١٨ – ١٩ – ٢٠ وجريمة غسل الأموال تعريفها ومخاطرها والتطور التشريعي لمكافحتها، د. عادل السيوى، مرجع سابق، ص٨٨ – ٨٩ – ٩٠.

المطلب الثالث: غسل الأموال في ضوء الأبعاد التشريعية للجريمة

لم تعرف اتفاقية فيينا جريمة غسل الأموال، بل اكتفت بتجريم جميع التحويلات المتعلقة بالأموال ذات المصدر غير المشروع الناتج عن تجارة المخدرات وتمويل الإرهاب، بيد أن هناك ما يفيد تعريف هذه الجريمة في الديباجة[١]، وذلك من خلال المصطلحات الواردة في الاتفاقية، التي من بينها مصطلح "المتحصلات". والمقصود بها حسب مفهوم الاتفاقية "أية أموال تم الحصول عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة الثالثة الفقرة الأولى".[٢]

---

(١) – حسب ما ورد في الديباجة فإن أطراف الاتفاقية تدرك بأن الاتجار غير المشروع في المخدرات يدر أرباحا وثروات طائلة من المنظمات الإجرامية عبر الوطنية من اختراق وتلويث وإفساد هياكل الحكومات والمؤسسات التجارية والمالية المشروعة والمجتمع على جميع مستوياته.

(٢) – نصت الفقرة الأولى من المادة ٠٣ من اتفاقية فيينا أنه: "أخذ كل طرف ما يلزم من تدابير لتجريم الأفعال التالية في إطار قانونه الداخلي في حال ارتكابها عمدا:

أ- ١) إنتاج أي مخدرات، أو مؤثرات عقلية، أو منعها، أو استخراجها، أو تحضيرها، أو عرضها، أو عرضها للبيع، أو توزيعها، أو بيعها، أو تسليمها بأي و؛ گا، أو السمسرة فيها، أو إرسالها بطريق العبور، أو نقلها، أو استيرادها، أو تصديرها خلافا لأحكام اتفاقية ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة، أو اتفاقية سنة ١٩٨١.

٢) زراعة خشخاش الأفيون أو شجيرة الكوكا أو نبات القنب لغرض إنتاج المخدرات خلافا لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة .

٣) حيازة أو شراء أية مخدرات أو مؤثرات عقلية لغرض ممارسة أي نشاط من الأنشطة المذكورة في البند "١" أعلاه،

٤) نع أو نقل أو توزيع معدات أو مواد، أو مواد مدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني مع العلم أنها تستخدم في أو من أجل زراعة أو إنتاج أو تمنع المخدرات أو المؤثرات العقلية بشكل غير مشروع

٥) تنظيم أو إدارة أو تمويل أي من الجرائم المذكورة في البنود "١" أو "٢" أو"٣" أو"٤" أعلاه،

ب- ١) تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مشتقة من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية "أ" من هذه الفقرة، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله.

وقد عرف إعلان المبادئ الخاص لمنع استعمال القطاع المصرفي في غسل الأموال، والمنبثق عن لجنة بازل[1] لسنة ١٩٨٨ هذه الجريمة بأنها: "جميع العمليات المصرفية التي تهدف إلى إخفاء المصدر الإجرامي للأموال".

---

٢) إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بما أو ملكيتها، مع العلم بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية "أ" من هذه الفقرة، أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل

هذه الجريمة أو الجرائم. ج- مع مراعاة المبادئ الدستورية والمفاهيم الأساسية لنظامه القانوني: ١) اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم وقتها ، بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية "أ" من هذه الفقرة أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم،

٢) حيازة معدات أو مواد، أو مواد مدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني، مع العلم بأنها تخدم أو تخدم في زراعة مخدرات أو مؤثرات عقلية أو لإنتاجها أو لصنعها بصورة غير مشروعة.

٣) تحريض الغير أو هم علانية، بأية وسيلة على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو على استعمال مخدرات أو مؤثرات عقلية بصورة غير مشروعة.

٤) الاشتراك أو المشاركة في ارتكاب أية جرائم منصوص عليها في هذه المادة أو التواطؤ على ذلك، أو الشروع فيها أو المساعدة أو التحريض عليها أو تشهيلها أو إبداء المشورة بصدد ارتكابها.

(١) - لجنة بازل: لجنة معنية بالأنظمة المصرفية وممارسات الإشراف عليها، تكونت من ممثلين للمصارف المركزية والسلطات الإشرافية على المصارف من جميع الدول الأعضاء في المجموعة الصناعية، باستثناء النمسا وإسبانيا، وذلك في ديسمبر ١٩٨٨. وفي عام ١٩٩٠ أصدرت اللجنة إرشادات مرتبطة بمكافحة غسل الأموال أهمها إزالة القيود الخاصة بالسرية المصرفية، وفي عام ١٩٩٧ أصدرت المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة، وفي عام ٢٠٠١ أصدرت اللجنة ورقة حول المبادئ الأساسية للتعرف على العملاء والمتمثلة في :

- المبادئ المتعلقة بسياسات قبول العملاء.

المبادئ المتعلقة بمتطلبات ونواحي التعرف على العملاء.

المبادئ المتعلقة بالإشراف والمتابعة المستمرة للحسابات. - المبادئ المتعلقة بإدارة المخاطر. انظر في ذلك: سمير الخطيب، مكافحة عمليات غسل الأموال، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص: ٥٤.

في دليل اللجنة الأوروبية لغسل الأموال الصادر عام ١٩٩٠، عرفت هذه الجريمة بأنها: "عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية، تهدف إلى إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال، أو مساعدة أي شخص ارتكب جرمة تكتب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم".[١]

وتعتبر الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية[٢]، من أولى الاتفاقيات العربية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، وإن لم تنظر صراحة إلى مصطلح غسل الأموال وتعريفه، ألا أنها سعت إلى حث الدول الأعضاء على القيام بكل ما يلزم بقصد مصادرة الأموال القذرة المتأتية من تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية، والأموال المتأتية من ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية فقرة "ب" من الاتفاقية نفسها.[٣] مع العلم

---

(١) - التوصية الأولى من التوصيات الأربعين لفريق العمل المالي الدولي FATF.

(٢) - الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية المنعقدة في تونس، والصادرة بالقرار رقم ٢١٥ بتاريخ ١٥ يناير ١٩٩٤.

(٣) - تنص المادة الثانية فقرة "ب" من الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، على أن: "يتخذ كل طرف ما يلزم من تدابير لتجريم الأفعال التالية في إطار قانونه الداخلي في حالات ارتكابها قصد:

ب-(١): تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها متحصلة من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية "أ" من الفقرة "١" من هذه المادة، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم، بهدفي إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال، أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم للإفلات من العواقب القانونية لأفعاله. (٢): إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، أو ملكيتها، مع العلم بأنها محتملة من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية "أ" من الفقرة "١" من هذه المادة، أو ناتجة عن فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم.

ج-(١): اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم وقت تسييرها بأنها تحتمله من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية "أ" من الفقرة "١" من هذه المادة، أو ناتجة عن فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم".

الفقرة ١ و٢ من المادة ٣٨٩ مكرر من ق ع ج، وتقابلها المادة رقم ٠٢ من القانون ٠٥-٠١ والمعدلة بموجب المادة ٠٢ من الأمر رقم ٠٢ - ١٢ المتضمن قانون محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

المادة ٠٢ من القانون رقم ٩٠- ٦١٤ السالف الذكر.

بأن الجزائر لم تصادق على هذه الاتفاقية، على الرغم من أنها صادرة عن جامعة الدول العربية وباقتراح من مجلس وزراء الداخلية العرب، الذي تعد الجزائر أحد أعضائه الفاعلين. البند الثالث: في القوانين المقارنة لم يعرف المشرع الجزائري نشاط غسل الأموال في النصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة في هذا المجال، إلا أنه قام بتحديد الأفعال المكونة لجريمة غسل الأموال، فاعتبر كل العائدات الإجرامية الناتجة عن جناية أو جنحة التي يكون الغرض منها إخفاء أو تمويه ذلك المصدر غير المشروع جريمة غسل الأموال، بشرط العلم بوقوع الجريمة الأصلية، وأن تكون جناية أو جنحة، وعائدات هذه الجريمة تحول بغرض إخفاء ذلك المصدر غير المشروع.[١]

أما بالنسبة للمشرع الفرنسي فلم يعرف جريمة غسل الأموال في القانون رقم ٩٠-٦١٤ المتعلق بمشاركة وإسهام المؤسسات المالية في مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن المخدرات[٢]، بل اكتفى في مادته الثانية بإلزامية كل شخص بمناسبة ممارسته لوظيفته أو إنجازها أو مراقبتها، وحين يقدم استشارات بخصوص عمليات ينتج عنها حركة في رؤوس الأموال، أن يصح لدى وكيل الجمهورية بالعمليات التي يعلم بها التي تتضمن مبالغ يعلم بأنها متأتية من تجارة المخدرات، أو جرائم أخرى منصوص عليها في المادتين ٧٢٥ من قانون الصحة العمومية[٣]، و٥١٤ من قانون الجمارك.[٤]

---

(١) - الفقرة ١ و٢ من المادة ٣٨٩ مكرر من ق ع ج، وتقابلها المادة رقم ٠٢ من القانون ٠٥-٠١ والمعدلة بموجب المادة ٠٢ من الأمر رقم ٠٢ - ١٢ المتضمن قانون محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

(٢) - المادة ٠٢ من القانون رقم ٩٠- ٦١٤ السالف الذكر.

(٣) - تنص المادة ٧٢٥ من قانون الصحة العمومية الفرنسي في فقرتها الأولى على معاقبة كل عملية جلب المواد المخدرة، إنتاجها، صناعتها، وتصديرها.

(٤) - تختص المادة ٥١٤ من قانون الجمارك الفرنسي بمعاقبة كل من أخرى، بطريق التصدير أو الجلب أو التحويل أو المقاصة أو شرع في عملية مالية بين فرنسا والخارج موضوعها أول يعلم بكونها محصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في تشريع المخدرات.

كما أكد على هذا الالتزام في المادة ٢٢٢-٣٨ من قانون العقوبات[١]؛ إذ اعتبر كل فعل يسهل على نحو كاذب تبرير مصدر الأموال المتحصلة عن إحدى جرائم إنتاج المخدرات، أو صنعها، أو استيرادها، أو نقلها، أو حيازتها، أو عرضها، أو اكتسابها، أو استعمالها .

ثم ما لبث المشرع الفرنسي أن وسع من نطاق الجرائم التي تكون عوائدها محلا لغسل الأموال، في القانون رقم ٩٦-٣٩٢ المتعلق بمكافحة غسل الأموال والاتجار في المخدرات والتعاون الدولي في مجال حجز ومصادرة متحصلات الجريمة[٢]، والذي عرف جريمة غسل الأموال في المادة ٣٢٤-١ بأنها: "تسهيل التبرير الكاذب بأي طريقة كانت لمصدر أموال أو دخول فاعل جناية أو جنحة تحصل منها على فائدة مباشرة أو غير مباشرة".[٣]

والبادي أن المشرع الفرنسي، اعتبر نص المادة ٣٢٤-١ نصا عاما للتجريم، يشمل جميع الجرائم الأخرى كمصدر للأموال محل الغسل، وليس فقط الأموال الناتجة عن الاتجار في المخدرات، أما نص المادة ٢٢٢-٣٨ من القانون نفسه، فهو يمثل تا خاصة للجريمة، إذ اقتصر في نطاق التجريم على الأموال المتحصلة عن إحدى جرائم المخدرات

---

(١) - يذكر أن قانون العقوبات الفرنسي الجديد يتكون من أربعة قوانين متكاملة تشكل في مجموعها هذا القانون، والصادر في ٢٢ يوليو ١٩٩٢، الذي تم تطبيقه اعتبارا من أول مارس ١٩٩٤، وهذه القوانين على التوالي تتمثل في :

أ. القانون رقم ٦٨٣-٩٢ (الكتاب الأول؛ بشأن القواعد العامة لقانون العقوبات)،

ب. القانون رقم ٦٨٤-٩٢ (الكتاب الثاني؛ بشأن الجنايات والجنح الواقعة على الأشخاص)،

ج. القانون رقم ٦٨٥-٩٢ (الكتاب الثالث؛ بشأن الجنايات والجنح الواقعة على الأموال)،

د. القانون رقم ٦٨٦-٩٢ (الكتاب الرابع؛ بشأن الجنايات والجنح الواقعة على الأمة والدولة والسلام العام).

(2) - Loi no. 96-392 du 13 mai 1996 relative a la lute contre le Blanchiment et le trafic des stupéfiants et la coopération international en matière de saisie et de confiscation des produits du crime JORF, No. 112 du 14 mai 1996, P. 7208).

(3) - Art. 324-1. "le blanchiment est le fait de faciliter, par tout moyen, la justification mensongère de l'origine des biens ou des revenus de l'autre d'un délit ayant procure a celui-ci un profit direct ou indirect".

فقط، دون أن تمتد إلى الجرائم الأخرى المتصور وقوعها في بيئة غسل الأموال[١]، وهو ما من شأنه في اعتقادنا أن يؤدي لقيام تنازع ظاهري، أو بمعنى آخر، يترتب على تطبيق هذين النصين ظهور حالة من حالات تنازع النصوص أو التعدد المعنوي أو الظاهري لها.

وأيا ما كان الأمر، فإن الرأي الراجح فقها في هذه الحالة، هو أن الخاص يقيد العام، وهو ما يفضي من الوجهة العملية نحو ترجيح تطبيق النص الخاص؛ أي المادة ٢٢٢-٣٨، واستبعاد النص العام؛ أي المادة ٣٢٤-١ من قانون العقوبات الفرنسي.[٢]

ويرى اتجاه فقهي، أن علة احتفاظ المشرع الفرنسي بهذه الصورة الخاصة على الرغم من وجود الجريمة العامة لغسل الأموال هو رغبته في احترام اتفاقية فيينا لسنة ١٩٨٨، وأنه أراد تطبيق القواعد الإجرائية الخاصة التي قررها لمكافحة جرائم المخدرات في الاتهام والتحقيق والمكافحة، على جرائم غسل الأموال المتحصلة من الاتجار في المخدرات.[٣]

---

(١) - د. سليمان عبد المنعم، دروس في القانون الجنائي الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص: ٢٣٢؛ د. هدى حامد قشقوش، جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص: ١١؛ د. محمد علي العريان، المرجع السابق، ص: ١٦١.

(٢) - جدير بالذكر أن هذا التنازع قد طرح أقره على القضاء الفرنسي، حيث أدين أحد الأشخاص بجريمة غسل الأموال المتحصلة من الاتجار بالمخدرات، وصدر الحكم عليه بالسجن عشر سنوات والمنع من دول الإقليم الفرنسي باعتبارها أجنبية مع نشر الحكم، وعند الطعن أمام محكمة الاستئناف ' appel d Aixen ' Cour d أثبتت هذه الأخيرة تكييف الواقعة وفقا لنص المادة ٢٢٢-٣٨ من قانون العقوبات الفرنسي لثبوت قيام المتهم بإسهامه في عملية إيداع وإخفاء وتحويل محلات ناتجة عن الاتجار بالمخدرات، وبعد ذلك طعن المتهم أمام محكمة النقض الفرنسية، فرفضت هذا الطعن. انظر :

-La Cour de Cassation, le 23 Octobre 1997, No. 350.

(٣) - د. أشرف توفيق شمس الدين، دراسة نقدية لقانون مكافحة غسل الأموال الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص: ٤٤ - ٤٥.

المبحث الثالث: تقييم وتحديد المخاطر المحتملة وآثارها

يتناول هذا المبحث تقييما للمخاطر المحتملة والضعف المحتمل للمنظمات غير الربحية في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المطلب الأول، ثم ننتقل إلى تحديد تلك المخاطر بشكل أكثر دقة، مع تحديد ثغراتها ومناقشة بعض دراسات الحالة وفق الطبيعة التشغيلية للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية، وذلك في المطلب الثاني، ويختتم المبحث بالمطلب الثالث الذي يتحدث عن الآثار السلبية لجرائم غسل الأموال على الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية

المطلب الأول: تحديد المخاطر والضعف المحتمل

تشكل الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية مخاطر محتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال أعمال احتيالية فردية وعوامل تتعلق بعمليات جمع التبرعات والكيانات المستفيدة من هذا العمل. وتُعتبر ظروف العمل الخيري أهدافاً مباشرة وغير مباشرة للاستغلال من قبل الأفراد لغسل عائدات الجريمة وتوفير الأموال لتمويل الأنشطة الإرهابية. وبالمثل قد تم أخذ عوامل أخرى بعين الاعتبار، بحيث تؤدي هذه الجمعيات والمنظمات أنشطتها في مجالات اجتماعية واقتصادية ضعيفة لكن مؤثرة، إضافة إلى وجودها الفعلي والقدرات الهامشية التي تجعلها معرضة للاستغلال، خاصة في غياب آليات تنظيمية داخلية تحميها من هذا الاستغلال. ولم يعد هناك شك في أن القطاع الخيري والجمعيات والمنظمات غير الربحية قد تكبدت خسائر كبيرة مع تطور الإجراءات الأمنية والمصداقية الدولية التي تنظم هذه الأنشطة، وغالبًا ما يتم تحديد المزيد من التمويل بشكل رئيس من خلال جمع التبرعات من المتبرعين. فيمكن أن يتم ذلك عبر القدرة، والعمل غير الأجير، واستيراد الأرباح والمكافآت بناءً على السبب الذي تمثله هذه الجمعية غير الربحية، التي تتمتع بسمعة مرموقة واحترافية في مجالها، إذا تعرضت -بوضوح- لهذه الممارسات. إن تقييم المخاطر المحتملة الناتجة عن هذه التدفقات النقدية غير القانونية والأرباح وتوجيه الإدارة بشأن المخاطر هو جزء من الهيكل الكامل للرقابة الداخلية والتنظيم، وخاصة إدارة المخاطر. ويتطلب ذلك تحديد وتقييم وإدارة المخاطر. وبطبيعة الحال فإن من بين متطلبات إدارة المخاطر، إنشاء آلية فعالة لتبادل الوظائف والوكالات والمؤسسات المعنية على

المستوى الدولي. وفي الممارسة العملية يجب تطبيق مبادئ الوقاية بشكل مناسب للحفاظ على الحقوق القانونية والمالية والسمعة الدولية المتميزة للجمعيات والمنظمات المذكورة. وبالمثل، تقتصر هذه الاعتبارات على الموقع الجغرافي أو التكوين الاجتماعي والاقتصادي[١]. وهذا يعني أن العمل الجمعياتي يمكن أن يعد وسيلة طبيعية للأنشطة القانونية وإدارة المساعدات الدولية للعديد من المجتمعات الفقيرة في العالم، بما في ذلك المجتمع الكويتي؛ حيث إن المجتمع الدولي -بمختلف اهتماماته الاجتماعية والاقتصادية والأمنية- حريص على تنظيم هذا النشاط الإنساني الحيوي ومواجهة ومنع أي مخاطر محتملة. فما الذي قد ينجم عن ذلك؟ إنه يثني المتبرعين ويؤثر سلبًا على سمعة مديري الجمعيات الخيرية وتنظيماتهم المهنية النسبية أكثر من أي شيء آخر، وتتسبب هذه الأمور في خسائر قانونية لا يمكنهم تحملها. وينتمي مفهوم الضعف إلى مجموعة الموضوعات التي يتم مناقشتها في تقييم المخاطر. ويتعامل في سياق تحديد نقاط الضعف الداخلية والخارجية للكيان القانوني والفرد الضحية بالنسبة لحركات ومصادر الدعم المالي لهذه الكيانات. إن البيئة أو الضحية هي الجمعية التي لا تلبي الشروط اللازمة وتطبقها في نظامها، مما يعني أن هيكلها الداخلي مخصص لمنع غسل أموال حركة الأجهزة الخيرية والمادية، من حيث الطلب على المجلس الإداري. وهذه هي الأموال التي قدمها المتبرعون سواء كانوا أفرادًا، أو منظمات أو حكومات أو إسهامات عشوائية تم جمعها. والمحتوى المستخدم في مشاريع هذه الجمعيات والمنظمات أيضاً يحتوي على مخاطر محتملة.[٢]

(1) K. Bauer and M. Levitt, "Funding in Place: Local Financing Trends Behind Today's Global Terrorist Threat," 2020. washingtoninstitute.org
(2) N. N. Sirait and L. H. Y. Rangkuti, "Non-Profit Organisations (NPOs) As Media for Money Laundering Crimes," in Countering The Financing of Terrorism, 2023. ppatk.go.id

المطلب الثاني: تحديد المخاطر والضعف المحتمل

يمكن أن تجعل الطبيعة التشغيلية للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية هدفًا سهلًا للأفراد الذين يمولون أو لديهم صلات بالجماعات الإرهابية والتقليدية بسبب مستويات وأنواع مختلفة من المتبرعين. تُبرز المخاطر والضعف المحتمل الذي تتعرض له المجموعات الخيرية الفشل في تلبية المتطلبات القانونية فيما يتعلق بتمحيص المتبرعين والمستفيدين والدول المانحة. وسنناقش الآن بعض دراسات الحالة التي توضح هذه الثغرات. فقد عانى أحد البنوك في شرق إفريقيا من عدم كفاية ضوابط مكافحة غسل الأموال[١]، وتم استخدامه بسهولة من قبل الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية لتمويل الإرهاب. واستَخدمت عدة مجموعات في العراق البنوك وفروعها لتحويل الأموال إلى العراق دون إبلاغهم عن المتبرعين، الذين كانوا غير معروفين.[٢]

إن تطوير الضوابط الداخلية هو أداة لتقليل المخاطر وتحديد طبيعتها ومستواها. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعداد التدابير العامة لمراقبة المخاطر المحتملة أمر مهم جداً. وفي دراسة ملف المخاطر للقطاع محل الدراسة، أظهرت معظم المنظمات المستجيبة عدم يقظة كافية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون عملية التقييم مستمرة لضمان أن الضوابط الداخلية فعالة في مواجهة المخاطر مع مرور الزمن[٣]؛ نظرًا لأن الخصائص الرئيسة للتبرعات غير الربحية هي سريتها وغياب سجلاتها في دفاترها، كما يُنصح الجمعيات الخيرية

(1) A. M. T. Fowler, "The counter-terrorist finance legal framework: the impact of regulatory compliance on relationships between charities and financial institutions," Journal of Financial Crime, 2022. [HTML]
(2) L. van Broekhoven and S. Goswami, "Can stakeholder dialogues help solve financial access restrictions faced by non-profit organizations that stem from countering terrorism financing standards and …," International Review of the Red, 2021. [HTML]
(3) J. E. Arnetz, C. M. Goetz, S. Sudan, and E. Arble, "Personal protective equipment and mental health symptoms among nurses during the COVID-19 pandemic," in … of Occupational and …, 2020. [HTML]

والمنظمات غير الربحية بإجراء دراسات حول الأموال. ومن حيث المخاطر المحتملة، فإنه من الأفضل دائمًا أن تكون الأنشطة قائمة على نهج استباقي يؤمن تحديد المخاطر المحتملة.[1]

(1) S. Khan, M. Khan, K. Maqsood, T. Hussain, "Is Pakistan prepared for the COVID□19 epidemic? A questionnaire□based survey," Journal of Medical, 2020. nih.gov

الطلب الثالث: تقييم تأثير جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ترتيبا على ما سبق، فإن لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت. وبالنسبة لهذه الكيانات[١]، فإن التأثير الأول والأكثر مباشرة هو تجميد أموالها وأصولها، حيث سيؤدي ذلك إلى توقف العمل المالي لهذه الكيانات، ويصعب على العديد منها دفع الإيجارات أو الفواتير المتأخرة. ويصبح من المستحيل طباعة الملصقات والكتيبات، أو حتى دفع رواتب الموظفين[٢]. ونتيجة لذلك، لا تستطيع المزيد من الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية القيام بأنشطتها. أما التأثير الثاني على هذه المنظمات فهو أن الثقة في عمل الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية تتراجع بسبب الشكوك التي تثار حول تورطها في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وعليه، يتوقف المتبرعون عن تقديم الدعم لها، مما يحظر قدرتها على العمل.[٣]

ويمكن أن يؤدي التوقف عن دعم المؤسسات -خوفًا من ارتباطها بأنشطة غير مشروعة- إلى آثار فورية وطويلة الأمد على تلك المؤسسات[٤]. فيجب أن تكون المدركات المعنية على علم بأنه يتعين عليها إجراء العمل اللازم لتجاوز هذا الانطباع، كما يجب أن تدرك أنه سيتطلب وقتاً وموارد للقيام بذلك[٥]. وهذا هو الوضع الذي تجد فيه عديد من الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت نفسها، حيث تعتمد بشكل كبير

(1) R. Bateson, "The politics of vigilantism," Comparative Political Studies, 2021. sagepub.com
(2) M. A. Naheem, "The State of Kuwait's anti-money laundering & combatting terrorist financing infrastructure and performance evaluation," Journal of Money Laundering Control, 2020. [HTML]
(3) M. A. Siddique, H. Nobanee, and O. F. Atayah, "Anti-money laundering and counter-terrorism financing disclosure by money exchange providers in the GCC countries," in *Journal of Money Laundering Control*, 2022. ssrn.com
(4) A. Albagieh, "Non-profit organisations' capacity-building in small cities: exploring current practices, challenges and opportunities in central Saudi Arabia," 2022. manchester.ac.uk
(5) S. A. Bin-Nashwan, A. Sarea, M. Al-Daihani, and A. B. Ado, "Fundraising appeals for the covid-19 epidemic fight: A cross-country study of donor responses," Sustainability, 2022. mdpi.com

على الدعم المجتمعي والتبرعات العامة. وبالتالي، وبهذا قد تم تعريض فعاليتها وقدرتها على أداء عملها لضغوط شديدة، ويجب عليها وضع استراتيجيات لتفصل نفسها عن هذه الجمعيات. عندما يتم اتهام جمعية خيرية أو منظمة غير ربحية، أو يتم التحقيق فيها أو توجيه اتهامات لها، ستكون الجمعية أو المنظمة عرضة للكثير من التحقيق والمساءلة القانونية[1]

(1) S. AlShamali and S. AlMutairi, "Determinants of Zakat donor behavior in a Gulf state," Journal of Islamic Marketing, 2023. researchgate.net

المبحث الرابع: التدابير الوقائية

ينقسم هذا المبحث لمطالب ثلاثة، الأول منها يتناول واجبات المنظمات الخيرية في حماية نفسها والمبادئ التي يجب تبنيها وتوفير بنية تكنولوجية متطورة تخدم تلك الحماية، ثم ينتقل الحديث للمطلب الثاني الذي يتناول تطبيقا عمليا لمبادئ "اعرف عميلك" وأدوات تطبيق تلك المبادئ، ثم يتحدث المطلب الثالث عن تدابير العناية الواجبة المعززة التي توفر بيئة للسجلات والمعلومات المحفوظة بشكل دوري ومنظم؛ مما يحمي تلك المنظمات والجمعيات الخيرية.

المطلب الأول: واجبات المنظمات الخيرية

يجب على كل منظمة خيرية أو غير ربحية -ترغب في حماية نفسها من أي مسؤولية تتعلق بغسل الأموال أو جرائم تمويل الإرهاب- اتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير الوقائية التي تهدف إلى الحفاظ على نزاهتها وسمعتها وحمايتها من استغلالها من قِبل العناصر الإجرامية. وينبغي إنشاء نظام إدارة المخاطر[1]، مما يوفر رؤية شاملة بشأن الخطوات الواجب اتخاذها، ووقت وكيفية اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف، وتم تنفيذ بعض الممارسات الناجحة في دول أخرى التي أثبتت فعاليتها. فيجب على الجمعية أن تتبنى مبادئ "اعرف عميلك"، أو على الأقل تنفيذ إجراءات معادلة لذلك[2]، لاكتشاف هوية الطرف الآخر ومصدر أمواله أو ممتلكاته عند إقامة علاقة عمل، أو عند تنفيذ معاملات تتجاوز المبالغ المقابلة لـ ١٥,٠٠٠ دولار. كما يجب أن تزيد الجمعية من تدابير العناية الواجبة من خلال تبني مبادئ معرفة العميل، حيث ينبغي أن يحدد مجلس الإدارة سياسة معينة مع تفاصيل مكتوبة وواضحة، بما في ذلك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدقق الداخلي والقسم المعني بتنفيذ سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لذا يجب

(1) N. Glaveli, "Corporate social responsibility toward stakeholders and customer loyalty: Investigating the roles of trust and customer identification with the company," Social Responsibility Journal, 2021. [HTML]
(2) R. Soltani, U. T. Nguyen, and A. An, "A Survey of Self□Sovereign Identity Ecosystem," Security and Communication, 2021. wiley.com

تدريب جميع الموظفين على أهمية هذه المهمة. ويجب على الجمعية تعزيز التدابير الاحترازية واتخاذ بعض هذه الإجراءات[١]. كما ينبغي لمدير المجلس الإدارة لأي جمعية أو مركز أو مؤسسة أو جمعية خيرية دعم ثقافة الامتثال للسياسات والإجراءات المتبعة لمواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودعم التحقيقات من قبل شخص مصرفيّ أو عامل في هذه الجمعية، والامتثال للقوانين المحلية والدولية في هذا الصدد. كما يجب أن تشمل جميع الأنشطة، وليس فقط الأنشطة المصرفية والاستثمارية. ويتحتم على الجمعية استخدام القدرات وتركيب برامج أو أجهزة حديثة تكشف عن المعاملات المشبوهة وتبلّغ عنها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية[٢]، كما ينبغي التأكد من سلامة هذه الأنظمة والأجهزة والبرامج، أو إنشاء وحدة كبيرة لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة، مثل تفتيش الأمور المالية الداخلة والخارجة من الكويت. ومن ناحية أخرى، إذا كانت المنطقة المتعلقة بأموال غسل الأموال وتمويل الإرهاب كبيرة ومتنوعة، وترتيبا على ذلك، فإنه يجب تعيين مسؤول امتثال لتنفيذ مثل هذا البرنامج والتعاون مع أقسام أخرى، حيث أنه قد يكون من المناسب أن يكون هو المدقق الداخلي على سبيل المثال.[٣]

(1) J. P. Cornelissen and O. Akemu, "Building character: The formation of a hybrid organizational identity in a social enterprise," Journal of ..., 2021. wiley.com

(2) M. Shuaib, N. H. Hassan, and S. Usman, "Self□Sovereign Identity Solution for Blockchain□Based Land Registry System: A Comparison," Mobile Information, 2022. wiley.com

(3) O. Dib and B. Rababah, "Decentralized identity systems: Architecture, challenges, solutions and future directions," Annals of Emerging Technologies in..., 2020. theiaer.org

المطلب الثاني: إجراءات اعرف عميلك (KYC)

ينبغي للمنظمات الخيرية اتخاذ إجراءات "اعرف عميلك". وعلى الجمعات الخيرية والمنظمات غير الهادفة للربح التحقق من هوية المتبرعين والمسهمين والممولين والمستفيدين؛ للتأكد من أن هؤلاء الأفراد غير مرتبطين بأنشطة تمويل الإرهاب أو مدرجين من قبل اللجنة المعنية بفرض العقوبات على الأفراد المرتبطين بالأنشطة الإرهابية[١]. يشمل ذلك الشركاء الأفراد، والمنظمات، والأعمال التجارية التي تتلقى أو تنقل أو توزع الموارد المالية للمشاريع، سواء نيابة عن المنظمة أو من صندوق ائتماني أسس من قبل جهة مانحة خارجية. ويلزم أن تشمل عملية التحقق من الهوية المتلقين الثانويين.[٢]

تبدو الدروس الأساسية المكتشفة من الأبحاث حول دراسات الحالات المختلفة تشير إلى أن هناك متطلبات لتطبيق KYC بشكل كامل وفعال وبطريقة سليمة[٣]، فيجب أن يتم الوفاء بتلك المتطلبات. أولاً، ضرورة توضيح المخاطر الحقيقية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بشأن السياق والأنشطة والمتبرعين المحددين للمنظمة غير الربحية بمجرد معرفة المخاطر، كما يجب تطبيق أدوات مناسبة لتخفيفها، وهذه الأدوات عديدة، لكن بعض الأدوات الفعّالة مرتبطة بإدارة شاملة أفضل للجمعية. على سبيل المثال، قد يوفر الاحتفاظ بسجلات جيدة وتوثيق دقيق للمنسق في الجمعية القدرة على الرد السريع على الأسئلة المختلفة المتعلقة بالوضع القانوني[٤]، والغرض العام من النتائج المخصصة لتحقيقها، وملف المستفيدين، وعندما يكون ذلك ممكنًا -أي معلومات متعلقة بالتحقق من

(1) N. Kapsoulis, A. Psychas, G. Palaiokrassas, and A. Marinakis, "Know your customer (KYC) implementation with smart contracts on a privacy-oriented decentralized architecture," Future Internet, 2020. mdpi.com
(2) P. Pauwels, "zkKYC: A solution concept for KYC without knowing your customer, leveraging self-sovereign identity and zero-knowledge proofs," Cryptology ePrint Archive, 2021. iacr.org
(3) E. A. Akartuna, S. D. Johnson, and A. E. Thornton, "The money laundering and terrorist financing risks of new and disruptive technologies: a futures-oriented scoping review," Security Journal, 2023. springer.com
(4) E. A. Akartuna, S. D. Johnson, and A. Thornton, "Preventing the money laundering and terrorist financing risks of emerging technologies: An international policy Delphi study," Technological Forecasting and Social Change, 2022. ucl.ac.uk

بيانات المستفيدين والمتلقين النهائيين – فيستلزم ذلك تحديث "اعرف عميلك" بانتظام[١]، ويمكن تفعيل آليات الرقابة العاجلة كلما تغير المستفيد النهائي أو المستخدم النهائي. ويجب أن يجد مختلف الكيانات التوازن المناسب بين التوزيع القانوني والامتثال الإداري المناسب والموارد الاقتصادية. كما أن المخاطر تختلف بناءً على ملف الجمعية، حيث تصبح هذه الإرشادات جزءًا أساسيًا من جهد بناء القدرات الضرورية في المنظمات غير الربحية، كما يجب نشرها على نطاق واسع. بشكل عام، ومن هنا يتضح أن حل KYC يتناسب تمامًا مع حماية خصوصية جميع المانحين وأصحاب المصلحة والمجلس، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مستويات عالية من الشفافية.[٢]

(1) M. J. Segovia-Vargas, "Money laundering and terrorism financing detection using neural networks and an abnormality indicator," Expert Systems with Applications, 2021. sciencedirect.com

(2) N. A. Al-Suwaidi and H. Nobanee, "Anti-money laundering and anti-terrorism financing: a survey of the existing literature and a future research agenda," Journal of Money Laundering Control, 2021. researchgate.net

المطلب الثالث: تدابير العناية الواجبة المعززة (EDD)

تعد تدابير العناية الواجبة المعززة (EDD) جزءًا أساسيًّا من دفاع المؤسسة ضد المخاطر المرتبطة بالإساءة الجنائية، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب (ML/TF) التي قد تواجهها الجمعيات الخيرية أو غير الربحية في العديد من البلدان[١]، وقد تميزت المعايير التنظيمية والإشرافية بين تدابير العناية الواجبة المعززة EDD وبين العناية الواجبة تجاه العميل القياسية. في حين تظل الأخيرة هي الأساس الذي تعتمد عليه المراقبة على المعاملات، يتم تفعيل EDD في الحالات عالية المخاطر. ويتطلب القانون الكويتي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من المؤسسات المالية -بما في ذلك محلات الصرافة- أن تبذل جهود EDD في المعاملات ذات المخاطر العالية.[٢]

كما تتطلب المواقف عالية المخاطر أن تخضع لعملية EDD تلك التي تتوافق مع قائمة من المعايير التي تحددها كل دولة في التقييم الوطني لمخاطرها. وقد يتضمن EDD للمستفيدين ما يلي[٣]: ١) التعرف على ملامح العميل التي تتناسب مع ملف تعريف الخطر المرتفع. ٢) التحقق من خلفية العميل لمطابقة البيانات مع معايير الخطر المرتفع في ما يتعلق بالمعاملات، فيجب أن تخضع المعاملات عالية المخاطر لـ EDD إذا كانت المعاملة -الغامضة في البداية- قد تستدعي مزيدًا من التحقيق أو تقديم تقرير بالاشتباه أو قد تشكل خطرًا أعلى لإساءة الاستخدام الجنائي[٤]. وتشمل حالتين من النوعية المحددة عدم الكشف عن هوية المانح في تبرع كبير غير مشروط من فرد أو كيان غير معروف، وتبرع كبير يتم بأصول مشبوهة أو ذات مصدر مشكوك فيه. فعلى الرغم من أن الأهمية النسبية -لكلا

(1) K. S. Al-Rashidi, "'Indirect Method of Proof'and the Kuwaiti Anti-Money Laundering Law: A Lesson from the UK," Criminal Law Forum, 2021. [HTML]
(2) N. Sultan and N. Mohamed, "Challenges for financial institutes in implementing robust customer due diligence in Pakistan," Journal of Money Laundering Control, 2023. [HTML]
(3) J. Hartmann-Boyce, E. Morris, C. Goyder, and J. Kinton, "Diabetes and COVID-19: risks, management, and learnings from other national disasters," Diabetes Care, 2020. diabetesjournals.org
(4) J. Schuett, "Risk management in the artificial intelligence act," European Journal of Risk Regulation, 2024. cambridge.org

الطرفين بالنسبة للمنظمة بشكل عام- هي جوهر عملية إدارة المخاطر العملية، فإنه قد يظهر لأحد الجانبين مستوى خطر أعلى من الآخر، اعتمادًا على تفاصيل كل حالة.[١]

وتنسيقا على ما سبق، فإن التوثيق والاحتفاظ بالسجلات يُعدان جزءًا لا يتجزأ من عملية EDD، فيلزم توثيق ما تم العثور عليه أثناء هذه التحقيقات والقرارات المتخذة بناءً على هذه المعلومات والأرشفة[٢]. وقد تتضمن التحديات في تنفيذ EDD للمانحين والمستفيدين المحتملين مقاومة عامة لتقديم أي نوع من وثائق الهوية أو المعلومات من الأشخاص الذين تساعدهم المنظمة أو الذين يرتبط بهم المستفيدون من الخدمة. وقد يتطلب حل هذه المشكلة استخدام استراتيجية توعية قائمة على نقاط القوة[٣]. كما قد يتضمن إجراء تقييم مبكر لمخاطر الأعمال التجارية والجمعيات الأخرى والسجلات العامة والهيئات المناسبة الأخرى التي يمكن -من خلال معلومات متاحة للجمهور- أن تقدم صورة عن المخاطر المحتملة مع هؤلاء العملاء أو المزودين. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مجالًا للحصول على المعلومات الخلفية المحتملة حول الأشخاص والمؤسسات التي تتفاعل معها المنظمة[٤]، حتى عندما تكون الجهود الإضافية للتحقيق مكلفة جدًّا بالموارد. وبينما لا يزال هناك أفراد ومنظمات قد تمتنع المنظمة من تطبيق نظرة استقصائية عليها، فإن امتلاك وتسجيل المعرفة يوفر -إن لم يكن شيءٌ آخر- مستوى أعلى من الوعي ضمن بيئة المنظمة، وفي كثير من الحالات، يكفي القفز المتوقع في الكفاءة، أو احتمالية تجنب المخاطر، لجعل الجهد الاستقصائي ذا قيمة.[٥]

---

(1) J. M. Farber, M. Zwietering, M. Wiedmann, and D. Schaffner, "Alternative approaches to the risk management of Listeria monocytogenes in low risk foods," *Food Control*, 2021. sciencedirect.com

(2) W. Saffady, "Records and information management: fundamentals of professional practice," 2021. emi.gov.et

(3) S. L. Nottingham, T. M. Kasamatsu, "Aspects of technology that influence athletic trainers' current patient care documentation strategies in the secondary school," Journal of Athletic …, 2020. allenpress.com

(4) B. Corry, L. J. Cremer, C. Donnelly, and W. M. Sargent Jr., "Changes in opioid prescribing and prescription drug monitoring program utilization following electronic health record integration—Massachusetts, 2018," Pain, 2024. oup.com

(5) A. B. Thrasher and S. E. Walker, "Newly credentialed athletic trainers' onboarding process during the transition to practice," Journal of Athletic, 2024. allenpress.com

المبحث الخامس: التقارير والمعاملات المشبوهة

ينقسم المبحث الخامس ثلاثة مطالب، الأول منها يتحدث عن مدى التزام الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت بالتقارير، ثم يتناول المطلب الثاني الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة من الكوادر العاملة التي تكون مؤهلة ومدربة على تمييز المشبوه من غيره داخليا وخارجيا، فيما يتطرق المطلب الثالث إلى موضوع الإبلاغ عن تمويل الإرهاب وبعض المناطق المعروفة بالنشاط المشبوه.

المطلب الأول: الالتزامات المتعلقة بالتقارير

تلتزم الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت حالياً بالامتثال لمجموعة من الالتزامات المتعلقة بالتقارير، بما في ذلك تلك المصممة لرصد المعاملات المشبوهة المرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب[١]. وقد تم تصميم مجموعة متنوعة من القوانين واللوائح الوطنية لجعل المنظمات مسؤولة عن الامتثال لهذه الالتزامات[٢]. فيُعد الإبلاغ عن الجرائم المالية واجبًا قانونيًّا، ومن الضروري تقديم معلومات دقيقة في الوقت المناسب إلى السلطات. وعند الإبلاغ تُمنح المنظمات حماية قانونية، وتُقدّم هذه الأحكام القانونية في القسم التالي. بالإضافة إلى أن هناك التزامًا بإبلاغ العاملين في الجمعيات والموظفين الآخرين حول المعلومات التي ينبغي الإبلاغ عنها[٣]. ومن الضروري توثيق الاتصالات المتعلقة بالالتزامات المحتملة للتقارير بطريقة معيارية. ولا شك أن عدم الإبلاغ يؤدي إلى حدوث مخاطر متنوعة وعقوبات على المنظمة، بما في ذلك الغرامات المالية واستبدال أعضاء مجلس الإدارة. ويلزم أن يتم تقديم التقارير في القطاع للسلطات حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل منتظم.[٤]

---

(1) S. AlShamali and S. AlMutairi, "Determinants of Zakat donor behavior in a Gulf state," Journal of Islamic Marketing, 2023. researchgate.net
(2) H. S. Alhussein and M. S. A. Alenaze, "Legal Status of Corporate Social Responsibility in GCC countries with special reference to Bahrain," Journal of Ecohumanism, 2024. ecohumanism.co.uk
(3) M. Alwasmi and A. Alderbas, "Should Corporate Social Responsibility Around The World be Mandatory or Voluntary?," Comparative Law Review, 2021. umk.pl
(4) D. Alduaij, "Ensuring Shariah compliance in Islamic financial institutions as an essential interest of shareholders," 2020. cardiff.ac.uk

واستنادًا إلى بدايات الالتزامات المتعلقة بالتقارير في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت، حاولت الجمعيات الخيرية تنفيذ هذه الالتزامات من خلال تقديم المعلومات والبيانات اللازمة للسلطات في الوقت المناسب. إن الأساس المنطقي (rationale) لاعتماد سياسة شاملة هو حماية المنظمات، وكذلك عكس التزامها الحقيقي بأعلى المعايير القانونية والأخلاقية في قطاع المجتمع المدني[١]. على الرغم من أنه تم مناقشة هذه المسألة بجدية من قبل الأعضاء[٢] وكذلك الموظفين على مستوى الإدارة في الجمعيات الخيرية، فإنه يُنصح بزيادة الوعي حول العواقب الوخيمة لفشل الإبلاغ[٣].

(1) S. Al-Shamali and M. Kashif, "Intentions and donations: monetary charity in Kuwait during the COVID-19 pandemic," Journal of Islamic Accounting and Business, 2024. researchgate.net

(2) M. A. Leichtman, "Humanitarian Sovereignty, Exceptional Muslims, and the Transnational Making of Kuwaiti Citizens," Ethnography, 2023. [HTML]

(3) A. Alfouzan, "Facilitating Corporate Social Responsibility through Company Law: A Middle-Ground Proposition for Kuwait.," 2020. essex.ac.uk

المطلب الثاني: الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة

للمزيد من الحماية ضد إساءة استخدام القطاع الخيري للأنشطة الإجرامية[١]، ينبغي لدولة الكويت أن تتطلب -من خلال تنظيمات أو وسائل قابلة للتنفيذ- أن تقوم المنظمات الخيرية بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. وعادةً ما تكون المعاملة المشبوهة هي تلك التي تكون معقدة أو كبيرة أو سريعة جدًا، أو تبدو غير متسقة مع السلوك المعتاد للمتبرع أو المتطوع[٢]. ومع ذلك قد لا تتضمن معاملة تمويل الإرهاب مبلغًا كبيرًا من المال وقد لا تبرز السمات الأخرى التي تشير إلى كونها مشبوهة. وبشكل عام يتم الرد على كيفية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة -خاصة من قِبل من تأتي وإلى من تذهب؟- بطرق مختلفة بناءً على الظروف المحلية للدولة وطرق تنظيم آلية الإبلاغ. لتحديد أن المعاملة مشبوهة في أقرب وقت ممكن، فتحتاج إلى تدريب فعال للموظفين، فيلزم تدريب الموظفين على طريقة الإبلاغ الفعّالة.[٣]

بناء على ما سبق، يجب أن تحدد الإرشادات التنظيمية أنه إذا لاحظ أعضاء فريق العمل في المنظمة شيئًا مشبوهًا، حيث في الغالب يتم وضع قائمه إرشادية تبين المؤشرات على وجود عمليات مشبوهة[٤]، فيجب عليهم إذا توافرت هذه المؤشرات الإبلاغ عن ذلك على الفور إلى مشرف أو مسؤول معين لكي يقوم بدوره فوراً لإخطار وحدة التحريات المالية. الحد الأدنى المقبول هو أن تحتفظ الجمعية بسجلات صحيحة لجميع الشكوك التي تم الإبلاغ عنها داخليًّا من أجل إعداد تقرير لموظف التقارير المالية لدى المنظمة غير الربحية. ويمكن أن يؤدي عدم الإبلاغ عن الشكوك إلى عقوبة للموظف المعني. فعلى المنظمات أن

(1) M. A. Siddique, H. Nobanee, and O. F. Atayah, "Anti-money laundering and counter-terrorism financing disclosure by money exchange providers in the GCC countries," in *Journal of Money Laundering Control*, 2022. ssrn.com
(2) H. S. Alhussein and M. S. A. Alenaze, "Legal Status of Corporate Social Responsibility in GCC countries with special reference to Bahrain," Journal of Ecohumanism, 2024. ecohumanism.co.uk
(3) J. Kancherla, "Terrorism Financing: Al-Qaeda and ISIS," Available at SSRN 3750495, 2020. ssrn.com
(4) W. Health Organization, "Laboratory testing for 2019 novel coronavirus (2019-nCoV) in suspected human cases: Interim guidance, 17 January 2020," 2020. google.com

تبني ثقافة الشفافية، وهذا يتطلب وجود عمليات وإجراءات للإبلاغ وكذلك للتوثيق، سواء داخليًّا أو خارجيًّا[١]، مما يوضح للجمهور ثقافة الجمعية الجديدة. ومن الضرورة بمكان أن يكون القطاع الخيري -خصوصاً بإمكانية استعادة ثقة الجمهور- هو القطاع الأكثر شفافية وانفتاحًا لضمان ثقة الجمهور ودعمه للجمعيات الخيرية. وإذا كان على القطاع الخيري أن يكون مدعومًا بالأدلة وثقافة مفتوحة وشفافة، فيترتب على ذلك أن يكون من المقبول تمامًا كون القطاع الخيري أكثر انفتاحًا وشفافية.[٢]

(1) N. Saxena, E. Hayes, E. Bertino, P. Ojo, and K. K. R. Choo, "Impact and key challenges of insider threats on organizations and critical businesses," Electronics, 2020. mdpi.com

(2) W. Health Organization, "COVID-19 vaccines: safety surveillance manual: module on safety surveillance of COVID-19 vaccines in pregnant and breastfeeding women," 2021. who.int

المطلب الثالث: الإبلاغ عن تمويل الإرهاب

تُلزم أغلب التشريعات للدول المنظمات الغير ربحية والجمعيات الخيرية "إخطار وحدة التحريات المالية (FIU) فورًا بأي أنشطة مشبوهة تتعلق بتمويل الإرهاب تشمل الجمعيات الخيرية"[١]؛ لذلك ينبغي أن يكون لدى المنظمات الخيرية عمليات لضمان أن يكون الموظفون والمتطوعون قادرين على تحديد علامات تمويل الإرهاب. ويتعلق الأمر بجمع التبرعات[٢]، حيث يمكن أن تشمل العلامات التي قد تشير إلى القلق بشأن التمويل المشبوه أشياء مثل نقص الوثائق اللازمة للأغراض الشفافة، واستخدام المدفوعات النقدية، ومبالغ كبيرة من الأموال التي ينبغي أن تستطيع الجمعية الخيرية استلامها وتكوينها من خلال وسائل مشروعة متنوعة.[٣]

كما أن نقص الهيكل المناسب يمكن أن يكون علامة أيضًا على القلق بشأن التمويل المشبوه، مثل عدم وجود تشريع قانوني أو إدارة للعمليات اليومية للموظفين أو المتطوعين[٤]. ويمكن أن تشمل المؤشرات المشبوهة -المتعلقة بالمستفيدين من الخدمة- عدم رغبتهم في استخدام أو رفضهم تقديم أي من الخدمات المنظمة، وما إذا كان لديهم صلة بمناطق النزاع المرتبطة بأنشطة الإرهاب. ومن المناطق المعروفة بالنشاط المشبوه: سوريا وتركيا وماليزيا والأردن وإيران وغيرها من الدول المدرجة في القوائم الدولية[٥]. يُذكر

(1) D. K. Webb, R. W. Tarun, and S. F. Molo, "Corporate internal investigations," 2024. [HTML]
(2) M. Alawida, A. E. Omolara, and O. I. Abiodun, "A deeper look into cybersecurity issues in the wake of Covid-19: A survey," Journal of King Saud, 2022. sciencedirect.com
(3) A. Ahmad, S. B. Maynard, K. C. Desouza, J. Kotsias, "How can organizations develop situation awareness for incident response: A case study of management practice," Computers & …, 2021. qut.edu.au
(4) A. Šurković, "Criminal investigation of money laundering in the practice of the financial intelligence unit of the state investigation and protection agency," Praxis International Journal of Social Science and …, 2021. researchgate.net
(5) W. Health Organization, "Patient safety incident reporting and learning systems: technical report and guidance," 2020. who.int

أن هذا هو كل ما يتعلق بالحكم القائم على المخاطر[١]، ولا يعني ذلك بالضرورة أن من يظهر عليه واحد أو أكثر من علامات الشك المذكورة أنه متورط بالتأكيد في تمويل الإرهاب. ويعد من التحديات موضوع إدارة الأمور المتعلقة بما قد يكون من قبيل الصدفة[٢]، وما إن كان هناك أي شيء يمثل قلقًا إرهابيًّا في بيئة الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية. وبالتالي فينبغي النظر إلى هذا التقييم الخاص بتمويل الإرهاب بوصفه وسيلة للتحقيق وليس إجابة قاطعة. ومن المهم الإبلاغ عن الشكوك مباشرة إلى وحدة التحريات المالية، مع تقديم الأسباب والحقائق. كما يمكن أن يؤدي عدم الإبلاغ عن الشكوك المرتبطة بتمويل الإرهاب إلى ارتكاب المنظمة جريمة جنائية مع عواقب وخيمة للمنظمة نفسها والهيئة الاجتماعية بشكل أوسع.[٣]

وعلى المنظمات ضرورة ضمان توفير التدريب المناسب على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/TF) للعاملين الذين يشاركون بشكل مباشر في تقديم تلك الخدمات، وعندما يكون ذلك عمليًا، كما ينبغي أيضًا تقديمه إلى أمين الصندوق التابع للمنظمة وأي متطوعين آخرين يعملون لصالح المنظمة[٤]. ويمكن أن يكون المحتوى الإعلامي الداخلي أداة مفيدة أيضًا في بناء الوعي ونشر التزامات الإبلاغ. وقد بدأت بعض الثقة والمؤسسات في إدارة فحوصات مسبقة على العملاء في مجال الخدمات المالية لمعرفة ما إذا كانت هناك منظمة خاضعة للتنظيم أو مسجلة أو قامت بأي أنشطة مالية

(1) D. Benton and N. Ryder, "Terrorism Financing, the United Kingdom, and the Financial Action Task Force: A Series of Omissions or Missed Opportunities?," Sustainable Finance and Financial Crime, 2023. [HTML]
(2) H. S. Gowhor, "The existing financial intelligence tools and their limitations in early detection of terrorist financing activities," Journal of Money Laundering Control, 2022. [HTML]
(3) S. V. Patel, "Money Laundering and Terrorist Financing Typologies That Reduce Financial Crime Risks," 2023. waldenu.edu
(4) M. A. Zia, R. Z. Abbas, and N. Arshed, "Money laundering and terror financing: issues and challenges in Pakistan," Journal of Money Laundering Control, 2022. researchgate.net

مشبوهة. فيستلزم أن يتوافق الإبلاغ الداخلي عن أي شكوك مع عمليات الإبلاغ الداخلية الخاصة بالمنظمة جنبًا إلى جنب مع الإطار القانوني المعني.[1]

(1) M. S. Borgia and M. La Torre, "Anti-money laundering in banks: towards a model for training evaluation," Management, 2022. davidpublisher.com

المبحث السادس: تطبيق القانون والعقوبات

هذا المبحث يعرض موضوع تطبيق القانون والعقوبات في أربعة مطالب؛ إذ يعرض المطلب الأول سلطات التحقيقات ودورها الإشرافي على التزام الكيانات التي تحت إشرافها بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ثم يتطرق المطلب الثاني للعقوبات والتبعات في ضوء أمثلة لبعض الدول، والأثر المترتب على عدم الالتزام بالقوانين الخاصة بكلتا الجريمتين وإطارهما، وفي هذا السياق ننتقل للمطلب الثالث الذي يتناول سلطات التحقيق المنوطة بهذه الجرائم، والإجراءات التي تتبع حال الإبلاغ عن جريمة غسل أموال أو تمويل إرهاب أو الاشتباه بذلك، وختام هذا المبحث في المطلب الرابع والأخير الذي يتحدث عن العقوبات والتبعات للكيانات غير الممتثلة، مع عرض بعض الأمثلة على ذلك.

المطلب الأول: السلطات التحقيقات

تُطلب من السلطات تحقيقات في الكويت، بما في ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الجمعيات الخيرية، والإشراف على التزام هذه الكيانات بالتزاماتهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي الكويت، تكون الجوانب الإجرائية للتحقيق في الأنشطة المشبوهة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب كما يلي:[1]

- يتم التعامل مع جرائم غسل الأموال وفقًا لقانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الكويتي. وتَبدَأ الإجراءات المتعلقة بغسل الأموال بتقديم إحالة جنائية إلى النيابة العامة، إذا لم تكن من الأنشطة المخاطبة بالقانون سالف الذكر[2]، حيث يكون إخطار وحدة التحريات المالية من قبل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة فقط والمذكورة في القانون سالف الذكر.

---

(1) M. A. Naheem, "The State of Kuwait's anti-money laundering & combatting terrorist financing infrastructure and performance evaluation," Journal of Money Laundering Control, 2020. [HTML]

(2) H. Alfahad, "Public Financial Crimes: A Critical Analysis of the Role of Kuwaiti Criminal and Regulatory Agencies in the Investigation Process," 2021. qub.ac.uk

- سيتم إخطار المنظمة بالتحقيق من قبل السلطات الحكومية المختصة، مثل النيابة العامة، عند القيام بأي عمليات تفتيش أو تجميد ضمن مقرات المنظمة أو اتخاذ أي تدابير تحقيق مشابهة[١].

- ينص القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الكويتي أيضًا على تجميد ممتلكات الجاني أثناء محاكمته، وكذلك مصادرة الأدوات والإيرادات من الجريمة إذا تم استخدامها في ارتكاب جريمة أو كانت الإيرادات المباشرة أو غير المباشرة ناجمة عن جريمة. ويجوز للمفتش العام والنيابة العامة تقديم أمر تجميد إلى البنك المركزي الكويتي لتجميد أموال الإرهابيين وغاسلي الأموال.[٢]

(1) K. S. Al-Rashidi, "'Indirect Method of Proof'and the Kuwaiti Anti-Money Laundering Law: A Lesson from the UK," Criminal Law Forum, 2021. [HTML]
(2) K. S. Al-Rashidi, "Combating corruption in the Middle East: a socio-legal study of Kuwait," 2021. archive.org

المطلب الثاني: العقوبات والتبعات

لقد اتجه المشرع إلى تجريم الأفعال المنصوص عليها في قانون غسل الأموال حيث إن الجرائم المبينة فيه قد تتسبب في أضرار تتجاوز الأثر الفعلي الذي تتعرض له ضحاياها المباشرون والمنظمات المعنية. ويمكن أن تؤثر المخالفات على استدامة المجتمع من خلال تسهيل الجرائم واسعة النطاق التي تؤثر على قطاعات واسعة من المجتمع بشكل أكبر[١]. علاوة على ذلك، فإن الضرر الناتج عن عدم الامتثال يهدد شرعية وسمعة المنظمات المتأثرة، وكذلك أولئك الذين يعتمدون عليها، حيث تتناقص التبرعات وتستولي على المساعدات الملحة. ولمنع ذلك يجب ألا يتم التهاون في العقوبات المفروضة على انتهاكات قوانين غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أما بخلاف ذلك فيمكن للمنظمة المخالفة أن تعتبر العقوبات جزءًا صغيرًا من المكاسب المتوقعة منها. من خلال إلقاء نظرة على مناطق قضائية أخرى، وندرك أنه لا توجد مجموعة واحدة محددة من العقوبات الجنائية، فبينما تركز المملكة المتحدة على الغرامات[٢]، تركز نموذج حكومة اسكتلندا وألمانيا على السجن. علاوة على ذلك تُظهر بعض القوانين أنه إذا لم يكن الأمر متعلقا بالعقوبات، فقد لا يؤدي الامتثال إلى تحقيق عوائد اقتصادية. وفي الولايات المتحدة قد يتم سحب أو تعليق حالة غير ربحية، أو يتعين عليها التخلي عن جميع التبرعات في حالة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وفي الختام، فإن نجاح القوانين المصممة لتجسيد المساءلة في المنظمات يعتمد على المدعين العامين والجهات التنظيمية لمكافحة غسل الأموال والإرهاب الذين يتمتعون بالصلاحيات لاتخاذ الإجراءات ومعاقبة المخالفين. ويعد ذلك رادعًا ضروريًّا لتفشي مثل هذه الجرائم المالية.[٣]

---

(1) V. Bandari, "Enterprise data security measures: a comparative review of effectiveness and risks across different industries and organization types," Journal of Business Intelligence and Big Data, 2023. tensorgate.org

(2) A. L. Wright, K. Sonin, J. Driscoll, and J. Wilson, "Poverty and economic dislocation reduce compliance with COVID-19 shelter-in-place protocols," *Economic Behavior & Organization*, 2020. nih.gov

(3) B. Sibanyoni, "Investigating non-compliance with corporate governance principles on material losses in selected business organizations," 2021. nwu.ac.za

المطلب الثالث: سلطات التحقيق والإجراءات

يتعين على الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية الامتثال للتشريعات المتعلقة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والسلطة المسؤولة عن هذا الالتزام مذكورة أعلاه في المقدمة من هذا الفصل. على أن تتمتع سلطة التحقيقات بالاختصاصات التالية بشأن تطبيق الامتثال. وبعبارة أخرى على شكل سؤال، من يقوم بماذا؟ وكيف يتم ذلك؟ وفي هذا الإطار، تتلقى السلطات التي تبدأ وتقوم بالتحقيق تدريبًا على القوانين والتنظيمات ذات الصلة، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الاحتيال. تُبلغ السلطة التحقيقية الوحدة ذات الصلة بأي تحقيق يقع ضمن نطاق عملها بشكل فوري، وفقًا لمبادئ التعاون بين الوكالات. كما تتلقى الوحدة بانتظام تقارير ذات صلة بشأن المنظمات غير الربحية، مما يؤثر أيضًا على الأولويات.

المطلب الرابع: العقوبات والتبعات للكيانات غير المتثلة

تُحدَّد العقوبات لمن لا يمتثل للأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقًا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الكويتي. ويمكن أن تكون العقوبات صارمة تصل إلى حد السجن و/ أو غرامات تصل إلى مبالغ ضخمة، وتعليق أو إلغاء ترخيص للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. إلا أن الجمعية الخيرية أو المنظمة غير الربحية لم يتم وضع تنظيم خاص لها في القانون الكويتي للالتزام بأحكام قانون غسل الأموال أو لتطبيق الجزاءات الواردة في المادة ١٥ من القانون ١٠٦/ ٢٠١٣ عليها، فبذلك يجب إدراج هذه المنظمات غير الهادفة للربح والجمعيات الخيرية إلى الأنشطة المذكورة في القانون الكويتي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

على الرغم من ذلك، فإن مثل هذه المنظمات والجمعيات الخيرية تتم معاقبتها اذا ارتكبت جرائم غسل أموال أو تمويل للإرهاب وفقاً للقانون الكويتي وحيث يمكن أن تؤثر العقوبات غير الامتثالية على عمل وسمعة الجمعية الخيرية والمنظمة غير الربحية[١]. كذلك قد تؤدي هذه العقوبات إلى خسارة العقود وغرامات كبيرة، مما قد يترتب عليه تقليل التبرعات وزيادة الضغوط المالية وفقدان المانحين، ومما يهدد قدرة المنظمة على تقديم خدماتها. ويتوقف نطاق العقوبات والمخالفات على طبيعة الانتهاك وعوامل مشددة أخرى، وعادة ما يعتمد ذلك على مبدأ التناسب. وتوصي العدالة الجنائية والمجتمع المدني بتبني العوامل المشددة والمخففة الشائعة في أنظمة العقوبات[٢]، مع الأخذ في الاعتبار الواقع العملي لعمل ومنظومة الجمعيات الخيرية. عطفا على هذا، فقد تم مقاضاة اثنتين من المنظمات غير الحكومية بسبب تجاهلهما التزاماتهما بالإفصاح المالي[٣]، حيث فرضت

(1) N. Alkiviadou, J. Mchangama, et al., "Global handbook on hate speech laws," The Future of Free Speech, 2020. futurefreespeech.com
(2) V. Muntarbhorn, P. Moolsilpa, and P. Wanichsetakul, "Study on the prohibition of incitement to national, racial or religious hatred: Lessons from the Asia Pacific Region," _en. pdf, 17-Jun-2010, 2021. ohchr.org
(3) M. Ali, L. Y. Deng, and M. K. Khalid, "Legality of Blasphemy in Islam: A brief Comparison of Legislations around the World," Islamic Quarterly, . iccuk.org

إحدى المنظمات غرامة قدرها ١٥,٠٠٠ دينار كويتي. بينما فرضت المنظمة الأخرى التي فشلت في تقديم الإفصاح اللازم في الموعد المحدد، غرامة قدرها ١,٠٠٠ دينار كويتي. وأشار مسؤول في جلسة توعية عامة نظمتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى أن فريق النيابة العامة استقبل حتى الآن ٢٢١ تقريرًا. وقد تلقت الوزارة غرامات إدارية تتعلق بأكثر من ٢١,٠٠٠ انتهاك تم إصدارها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منذ بدء إدخالها من مايو حتى أغسطس[1]

(1) E. Moret, "A lifeline under threat?: Syrian household remittances in light of sanctions, financial sector de-risking, COVID-19, and regional developments," 2021. graduateinstitute.ch

المبحث السابع: التعاون الدولي وتبادل المعلومات

ترتيبا على ما سبق من طرح في المباحث السابقة فإن هذا المبحث الختامي يعرض تعاون الدول فيما بينها لمكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يتحدث باختصار شديد عن خطوات تتخذها الدول لمكافحة الجرائم بشكل عام وجريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل خاص؛ ؛فليس هناك ما هو أفضل من التعاون الدولي وتبادل المعلومات للتعامل مع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خصوصًا فيما يتعلق بالجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية[١]. فتمتلك هذه الكيانات علاقات دولية وتتعرف على بعضها، مما يجعل تقييم المنظمة ممكنًا من قبل أكثر من طرف، مما يقود إلى إطار حماية أكثر فعالية. ومع ذلك فإن من المهم ملاحظة أن الدول الكبرى عليها أن تضع مثلاً جيدًا في الامتثال والتعاون ثنائيًا و/ أو متعددًا، خصوصًا إذا حصلوا على معلومات تتعلق بالاحتيال في جمع التبرعات والحوادث الإرهابية. بالإضافة إلى أن العديد من المنظمات الدولية تلعب دورًا نشطًا في تعزيز البيئة الحامية وبناء الوعي المستحدث بين الجمعيات الخيرية. فيمكن الاعتماد على بعض نماذج الشراكة الناجحة، بما في ذلك اللجنة المعنية بمراقبة السجلات[٢] والمبادرة المشتركة بين مجموعة إيغمونت ومجموعة العمل المالي، والمبادرة التي تمول لإنشاء قاعدة بيانات مشتركة لمكافحة الإرهاب تستهدف الميسرين للإرهاب. في الممارسة العملية، ومع ذلك فقد يكون من الصعب تنفيذ بعض الإجراءات المتعلقة بالتعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف وتبادل المعلومات[٣]، خصوصًا بين الدول التي لديها أنظمة قانونية أو نهج مختلفة. حيث إنه قد تختلف الأولويات التي تحددها الهيئات

(1) D. Nurahman, W. A. A. Reny, and D. Desmon, "… of Indonesian Collaboration with International Organizations in Terms of Cooperation and Exchange of Information on Economic Crime and Money Laundering," International, 2023. atlantis-press.com

(2) G. Pavlidis, "Financial information in the context of anti-money laundering: Broadening the access of law enforcement and facilitating information exchanges," Journal of Money Laundering Control, 2020. ssrn.com

(3) M. Canfield, M. D. Anderson, and P. McMichael, "UN Food Systems Summit 2021: Dismantling democracy and resetting corporate control of food systems," Frontiers in Sustainable, 2021. frontiersin.org

الحكومية. وإن من الواضح أن تكنولوجيا المعلومات والإنترنت تجعل من الأسهل تبادل المعلومات. وكانت العديد من التدخلات البارزة بسبب تقديم معلومات في الوقت المناسب إلى خدمات الاستخبارات[١]، فعلى سبيل المثال ومما سمح لهم، اعتقال فرد أو استعادة أدلة تدعم إجراءات قانونية ضد الإرهاب. إن التعاون الدولي أمر حيوي لنجاح ضوابط منظمات المجتمع المدني. في غياب هذا التعاون، وقد تجذب العديد من الدول – التي تملك أنظمة تنظيم ورصد أقل صرامة – عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب قبل استخدام الأموال لدعم الإرهابيين في مناطق أخرى. وفي الختام، ينبغي التعامل مع مكافحة الجريمة المالية المتعلقة بالجمعيات الخيرية بشكل جماعي، وليس كدول منفردة.[٢]

(1) Q. Miao, S. Schwarz, and G. Schwarz, "Responding to COVID-19: Community volunteerism and coproduction in China," World development, 2021. nih.gov

(2) R. Miković, D. Petrović, M. Mihić, and V. Obradović, "The integration of social capital and knowledge management–The key challenge for international development and cooperation projects of nonprofit organizations," International Journal of ..., 2020. [HTML]

الخاتمة

في ختام البحث، يتضح أن حماية الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعد ضرورة ملحة لتعزيز الثقة العامة وضمان استدامة دورها الإنساني والتنموي. وقد سلط البحث الضوء على الأطر القانونية والتنظيمية المحلية والدولية، وأهمية الالتزام بتدابير العناية الواجبة والإجراءات الوقائية، مثل "اعرف عميلك"، لضمان الامتثال للقوانين وحماية الجمعيات من الاستغلال الإجرامي.

كما بيّن البحث الأثر السلبي لهذه الجرائم على سمعة الجمعيات ونزاهتها المالية؛ مما يؤدي إلى تجميد أصولها وتراجع الدعم المجتمعي. ولذلك، شدد على أهمية العقوبات الرادعة بوصفها أداة لتعزيز الامتثال والشفافية.

علاوة على ذلك، فقد أكد البحث على أن التعاون الدولي وتبادل المعلومات بين الدول والمنظمات يُعد ركيزة أساسية لمكافحة هذه الجرائم وتعزيز الحماية. يُوصى بتطبيق استراتيجيات استباقية تهدف إلى تعزيز الوعي والتدريب على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي نهاية المطاف، يدعو البحث إلى تبني نهج شامل ومتكامل يجمع بين الجهود التشريعية والتنظيمية والمجتمعية؛ لضمان أن تظل الجمعيات الخيرية في الكويت أداة فعّالة لخدمة المجتمع بعيداً عن المخاطر المالية والإجرامية.

النتائج:

توصل البحث إلى عدد من النتائج المهمة المتعلقة بحماية الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وجاءت هذه النتائج على النحو التالي:

١. تعرض الجمعيات الخيرية لمخاطر الاستغلال في غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعتبر الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية أهدافًا محتملة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بسبب طبيعة عملها القائم على التبرعات والتحويلات المالية. هناك أساليب متعددة لاستغلال الجمعيات، مثل استخدام التحويلات المالية المباشرة، أو إخفاء مصادر الأموال المشبوهة ضمن التبرعات، أو تحويل أموال الجمعيات إلى جهات

غير مشروعة تحت غطاء العمل الخيري. كما أن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية لدى بعض الجمعيات يزيد من احتمالية تعرضها للاستغلال.

٢. أهمية التشريعات الكويتية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يتضمن القانون الكويتي رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ أحكامًا واضحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لكنه يحتاج إلى تحديث مستمر ليتماشى مع المعايير الدولية المتطورة. ومن الواضح أن هناك عدة جهات حكومية تشرف على الجمعيات الخيرية، مثل وزارة الشؤون الاجتماعية وبنك الكويت المركزي، لكن هناك حاجة لتعزيز التنسيق بينها لضمان تطبيق أفضل للإجراءات الرقابية.

٣. تأثير جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الجمعيات الخيرية

يؤدي اكتشاف تورط جمعية خيرية في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب إلى عواقب وخيمة، مثل:

- تجميد أصول الجمعية، مما يعطل قدرتها على تقديم الخدمات والمساعدات.
- فقدان الثقة المجتمعية، حيث يتردد المتبرعون في دعم الجمعيات المتهمة بممارسات مالية مشبوهة.
- التعرض لعقوبات قانونية تشمل غرامات مالية أو حل الجمعية في بعض الحالات.
- تزايد المخاطر القانونية قد يدفع بعض الجمعيات إلى تبني سياسات مالية أكثر صرامة، مما يؤثر على قدرتها على تنفيذ أعمالها الخيرية بكفاءة.

٤. دور التدابير الوقائية في حماية الجمعيات الخيرية

- تبني إجراءات العناية الواجبة (Due Diligence) يساعد في الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إجراءات "اعرف عميلك" (KYC) ضرورية للتحقق من مصادر التبرعات والمستفيدين منها، وتقليل مخاطر التعامل مع جهات مشبوهة.
- تعزيز الشفافية المالية من خلال توثيق كل العمليات المالية وتقديم تقارير منتظمة للجهات الرقابية.

٥. أهمية العقوبات الرادعة لتعزيز الامتثال

- العقوبات القانونية تلعب دورًا مهمًّا في ردع الجمعيات الخيرية عن التورط في أي أنشطة غير مشروعة.

- تطبيق العقوبات يجب أن يكون متوازنًا بحيث لا يؤدي إلى تقييد العمل الخيري المشروع، بل يستهدف فقط الجهات التي تتورط عمدًا في الجرائم المالية.

التوصيات:

التوصيات لحماية الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

١- تعزيز الإطار التشريعي: تحديث القوانين لتتماشى مع المعايير الدولية وضمان شمولية الأحكام الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.، وإضافة الجمعيات الخيرية إلى الأنشطة المخاطبة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الكويتي.

٢- زيادة الإشراف الرقابي: إضافة وزارة الشؤون الاجتماعية كجهة رقابية تراقب على أنشطة الجمعيات الخيرية وضمان الامتثال للتشريعات.

٣- تطبيق تدابير العناية الواجبة: إلزام الجمعيات بتطبيق إجراءات "اعرف عميلك" للتأكد من هوية المتبرعين والمستفيدين.

٤- تعزيز الشفافية المالية: فرض استخدام أنظمة محاسبية واضحة ومراجعة مالية دورية من قبل جهات مستقلة.

٥- تدريب الموظفين: توفير برامج تدريبية مستمرة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لجميع العاملين في الجمعيات.

٦- تطوير أنظمة تقنية: استخدام برامج حديثة للكشف عن المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها للجهات المختصة.

٧- التعاون الدولي: تعزيز تبادل المعلومات والخبرات مع المنظمات الدولية والجهات المعنية بمكافحة الجرائم المالية.

٨- زيادة الوعي المجتمعي: إطلاق حملات توعوية لتوضيح مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المجتمع والجمعيات.

٩- إنشاء قاعدة بيانات وطنية: تضم معلومات عن المتبرعين والمستفيدين لضمان التتبع والمراجعة عند الحاجة.

١٠-. تطبيق عقوبات صارمة: فرض غرامات وعقوبات قانونية على الجمعيات التي تتورط في الأنشطة المشبوهة لضمان الردع.

المراجع العربية

- باخونة دريس، جريمة غسل الأموال ومكافحتها في القانون الجزائري" دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٢
- د. محمد الأمين البشري، التحقيق في جرائم غسل الأموال، مجلة الشرطة، الإمارات العربية المتحدة، س ٣٢، نوفمبر ٢٠٠٢، ع ٣٨٣
- د. إبراهيم حامد طنطاوي، المواجهة التشريعية لغسل الأموال في مصر (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣
- د. محسن أحمد الخضيري، غسل الأموال (الظاهرة، الأسباب، العلاج)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٣
- د. حمدي عبد العظيم، غسل الأموال جريمة العصر البيضاء، محلة وجهات نظر، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، ع ١٦، س ٠٢، ٢٠٠٠
- د/ هدي حامد قشقوش - جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي - دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣
- أسامة عبد المنعم إبراهيم، حظر ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والنقل غير المشروع للأموال عبر الحدود في التشريعات العربية "البحرين - مصر - الأردن قطر - الإمارات"، المركزي القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٠٩
- تقرير حول عمليات غسل الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، المكتب العربي لشئون المخدرات وثيقة رقم ١٤، ٢٠، يناير ١٩٩٢.
- الحلقة العلمية لمكافحة المخدرات وغسل الأموال، تجربة مملكة البحرين لمحاربة جرائم غسل الأموال ٢٧ نوفمبر - ١ ديسمبر ٢٠٠٤.
- سمير الخطيب، مكافحة عمليات غسل الأموال، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢

المراجع الأجنبية

[1] G. Elkahlout, "'Hearts and minds': examining the Kuwaiti humanitarian model as an emerging Arab donor," Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 2020. [HTML]

[2] S. Alterkait, "Islamic charity in the state of Kuwait: between regulation, local understanding, and practice," 2022. figshare.com

[3] A. Laallam, S. Kassim, and E. R. Engku Ali, "Intellectual capital in non-profit organisations: lessons learnt for waqf institutions," *ISRA International Journal*, 2020. emerald.com

[4] E. Akullo and Y. Wanjala, "The Non-Profit Making Organisations (NPOs) and the Dilemma of Combating Transnational Crimes in a Digitalized Era: Emerging Perspectives of NPO Actors from …," Journal of Central and Eastern …, 2023. uni-obuda.hu

[5] A. M. T. Fowler, "The counter-terrorist finance legal framework: the impact of regulatory compliance on relationships between charities and financial institutions," Journal of Financial Crime, 2022. [HTML]

[6] C. Singh and W. Lin, "Can artificial intelligence, RegTech and CharityTech provide effective solutions for anti-money laundering and counter-terror financing initiatives in charitable …," Journal of Money Laundering Control, 2021. westminster.ac.uk

[7] K. Williams-Pulfer, "Muslim philanthropy and civil society in the Caribbean and The Bahamas," Philanthropy in the Muslim World, 2023. [HTML]

[8] A. A. Dashti, T. K. Gaither, A. Al-Kandari, and H. A. Murad, "Women's activism as public relations in a patriarchal society: The case of Kuwait," Public Relations, 2023. [HTML]

[9] K. Kamøy, "Diversity of Law in the United Arab Emirates: Privacy, Security, and the Legal System," 2020. [HTML]

[10] M. M. Raheem, "A concept for funding universal basic income through a "National Waqf" Scheme," 2021. effatuniversity.edu.sa

[11] K. Paudel, "EPIDEMIOLOGICAL STUDY OF THE PERITONEAL DIALYSIS PROGRAM IN NEPAL, COMPARISON TO OTHER REGIONS, CHALLENGES AND …," 2022. semmelweis.hu

[12] E. Fletcher, C. Larkin, and S. Corbet, "Countering money laundering and terrorist financing: A case for bitcoin regulation," Research in International Business and …, Elsevier, 2021. ssrn.com

[13] S. Kashyap, "The drivers and dynamics of money laundering mechanisms: the case of India," 2021. city.ac.uk

[14] L. van Broekhoven and S. Goswami, "Can stakeholder dialogues help solve financial access restrictions faced by non-profit organizations that stem from countering terrorism financing standards and …," International Review of the Red, 2021. [HTML]

[15] M. A. Naheem, "Presenting a legal and regulatory analysis of the United Arab Emirates' past, present and future legislation on combating money laundering (ML) and terrorist …," Journal of Money Laundering Control, 2023. [HTML]

[16] M. Adeel and R. Alfahad, "Towards an equitable transport system in Kuwait: understanding the social and cultural context of transport accessibility," 2021. lse.ac.uk

[17] J. Smith, "Dirty Money and Disorderly Homes: Civil Forfeiture, Vice Police, and Illicit Capital in Philadelphia," 2021. [HTML]

[18] L. Ruoqi, "China's Charity Law 2016: Rethinking the Relationship between the State and the Non-Profit Sector," China: An International Journal, 2021. academia.edu

[19] Y. O. Pronina, V. V. Bogdan, and O. B. Novruzova, "Foresight: outlook for the legal framework of the national legal system in the future," Scientific and Technical, Springer, 2020. [HTML]

[20] A. M. Toirxonovna and U. T. Obloqulovich, "Institutional Framework for the Development of the Tourism Market," *of Law and Economics*, 2020. umsida.ac.id

[21] L. Losada-Puente, J. A. Blanco, A. Dumitru, and I. Sebos, "Cross-case analysis of the energy communities in Spain, Italy,

and Greece: progress, barriers, and the road ahead," Sustainability, 2023. mdpi.com

[22] M. A. Naheem, "The State of Kuwait's anti-money laundering & combatting terrorist financing infrastructure and performance evaluation," Journal of Money Laundering Control, 2020. [HTML]

[23] H. S. Alhussein and M. S. A. Alenaze, "Legal Status of Corporate Social Responsibility in GCC countries with special reference to Bahrain," Journal of Ecohumanism, 2024. ecohumanism.co.uk

[24] M. A. Leichtman, "Kuwaiti Humanitarianism: The History and Expansion of Kuwait's Foreign Assistance Policies," 2022. stimson.org

[25] M. A. Leichtman, "Humanitarian Sovereignty, Exceptional Muslims, and the Transnational Making of Kuwaiti Citizens," Ethnography, 2023. [HTML]

[26] K. S. Al-Rashidi, "'Indirect Method of Proof'and the Kuwaiti Anti-Money Laundering Law: A Lesson from the UK," Criminal Law Forum, 2021. [HTML]

[27] H. Alfahad, "Public Financial Crimes: A Critical Analysis of the Role of Kuwaiti Criminal and Regulatory Agencies in the Investigation Process," 2021. qub.ac.uk

[28] J. Nicholls, A. Kuppa, and N. A. Le-Khac, "Financial cybercrime: A comprehensive survey of deep learning approaches to tackle the evolving financial crime landscape," Ieee Access, 2021. ieee.org

[29] M. A. Rashid, A. Al-Mamun, and H. Roudaki, "An overview of corporate fraud and its prevention approach," Business and Finance, 2022. researchgate.net

[30] K. Bauer and M. Levitt, "Funding in Place: Local Financing Trends Behind Today's Global Terrorist Threat," 2020. washingtoninstitute.org

[31] K. Ahmed and S. N. Romaniuk, "Canada's counter-terrorism measures: Implications for human security, civil society, and charities," Counter-terrorism and civil society, 2021. [HTML]

[32] N. N. Sirait and L. H. Y. Rangkuti, "Non-Profit Organisations (NPOs) As Media for Money Laundering Crimes," in Countering The Financing of Terrorism, 2023. ppatk.go.id

[33] R. Bateson, "The politics of vigilantism," Comparative Political Studies, 2021. sagepub.com

[34] J. E. Arnetz, C. M. Goetz, S. Sudan, and E. Arble, "Personal protective equipment and mental health symptoms among nurses during the COVID-19 pandemic," in … of Occupational and …, 2020. [HTML]

[35] S. Khan, M. Khan, K. Maqsood, T. Hussain, "Is Pakistan prepared for the COVID□19 epidemic? A questionnaire□based survey," Journal of Medical, 2020. nih.gov

[36] M. A. Siddique, H. Nobanee, and O. F. Atayah, "Anti-money laundering and counter-terrorism financing disclosure by money exchange providers in the GCC countries," in *Journal of Money Laundering Control*, 2022. ssrn.com

[37] A. Albagieh, "Non-profit organisations' capacity-building in small cities: exploring current practices, challenges and opportunities in central Saudi Arabia," 2022. manchester.ac.uk

[38] S. A. Bin-Nashwan, A. Sarea, M. Al-Daihani, and A. B. Ado, "Fundraising appeals for the covid-19 epidemic fight: A cross-country study of donor responses," Sustainability, 2022. mdpi.com

[39] S. AlShamali and S. AlMutairi, "Determinants of Zakat donor behavior in a Gulf state," Journal of Islamic Marketing, 2023. researchgate.net

[40] N. Glaveli, "Corporate social responsibility toward stakeholders and customer loyalty: Investigating the roles of trust and customer identification with the company," Social Responsibility Journal, 2021. [HTML]

[41] R. Soltani, U. T. Nguyen, and A. An, "A Survey of Self□Sovereign Identity Ecosystem," Security and Communication, 2021. wiley.com

[42] J. P. Cornelissen and O. Akemu, "Building character: The formation of a hybrid organizational identity in a social enterprise," Journal of ..., 2021. wiley.com

[43] M. Shuaib, N. H. Hassan, and S. Usman, "Self□Sovereign Identity Solution for Blockchain Based Land Registry System: A Comparison," Mobile Information, 2022. wiley.com

[44] O. Dib and B. Rababah, "Decentralized identity systems: Architecture, challenges, solutions and future directions," Annals of Emerging Technologies in..., 2020. theiaer.org

[45] N. Kapsoulis, A. Psychas, G. Palaiokrassas, and A. Marinakis, "Know your customer (KYC) implementation with smart contracts on a privacy-oriented decentralized architecture," Future Internet, 2020. mdpi.com

[46] P. Pauwels, "zkKYC: A solution concept for KYC without knowing your customer, leveraging self-sovereign identity and zero-knowledge proofs," Cryptology ePrint Archive, 2021. iacr.org

[47] E. A. Akartuna, S. D. Johnson, and A. E. Thornton, "The money laundering and terrorist financing risks of new and disruptive technologies: a futures-oriented scoping review," Security Journal, 2023. springer.com

[48] E. A. Akartuna, S. D. Johnson, and A. Thornton, "Preventing the money laundering and terrorist financing risks of emerging technologies: An international policy Delphi study," Technological Forecasting and Social Change, 2022. ucl.ac.uk

[49] M. J. Segovia-Vargas, "Money laundering and terrorism financing detection using neural networks and an abnormality indicator," Expert Systems with Applications, 2021. sciencedirect.com

[50] N. A. Al-Suwaidi and H. Nobanee, "Anti-money laundering and anti-terrorism financing: a survey of the existing literature and a future research agenda," Journal of Money Laundering Control, 2021. researchgate.net

[51] N. Sultan and N. Mohamed, "Challenges for financial institutes in implementing robust customer due diligence in Pakistan," Journal of Money Laundering Control, 2023. [HTML]

[52] J. Hartmann-Boyce, E. Morris, C. Goyder, and J. Kinton, "Diabetes and COVID-19: risks, management, and learnings from other national disasters," Diabetes Care, 2020.

diabetesjournals.org

[53] J. Schuett, "Risk management in the artificial intelligence act," European Journal of Risk Regulation, 2024. cambridge.org

[54] J. M. Farber, M. Zwietering, M. Wiedmann, and D. Schaffner, "Alternative approaches to the risk management of Listeria monocytogenes in low risk foods," *Food Control*, 2021. sciencedirect.com

[55] W. Saffady, "Records and information management: fundamentals of professional practice," 2021. emi.gov.et

[56] S. L. Nottingham, T. M. Kasamatsu, "Aspects of technology that influence athletic trainers' current patient care documentation strategies in the secondary school," Journal of Athletic …, 2020. allenpress.com

[57] B. Corry, L. J. Cremer, C. Donnelly, and W. M. Sargent Jr., "Changes in opioid prescribing and prescription drug monitoring program utilization following electronic health record integration—Massachusetts, 2018," Pain, 2024. oup.com

[58] A. B. Thrasher and S. E. Walker, "Newly credentialed athletic trainers' onboarding process during the transition to practice," Journal of Athletic, 2024. allenpress.com

[59] M. Alwasmi and A. Alderbas, "Should Corporate Social Responsibility Around The World be Mandatory or Voluntary?," Comparative Law Review, 2021. umk.pl

[60] D. Alduaij, "Ensuring Shariah compliance in Islamic financial institutions as an essential interest of shareholders," 2020. cardiff.ac.uk

[61] S. Al-Shamali and M. Kashif, "Intentions and donations: monetary charity in Kuwait during the COVID-19 pandemic," Journal of Islamic Accounting and Business, 2024. researchgate.net

[62] A. Alfouzan, "Facilitating Corporate Social Responsibility through Company Law: A Middle-Ground Proposition for Kuwait.," 2020. essex.ac.uk

[63] J. Kancherla, "Terrorism Financing: Al-Qaeda and ISIS," Available at SSRN 3750495, 2020. ssrn.com

[64] W. Health Organization, "Laboratory testing for 2019 novel coronavirus (2019-nCoV) in suspected human cases: Interim guidance, 17 January 2020," 2020. google.com

[65] W. Health Organization, "Patient safety incident reporting and learning systems: technical report and guidance," 2020. who.int

[66] N. Saxena, E. Hayes, E. Bertino, P. Ojo, and K. K. R. Choo, "Impact and key challenges of insider threats on organizations and critical businesses," Electronics, 2020. mdpi.com

[67] W. Health Organization, "COVID-19 vaccines: safety surveillance manual: module on safety surveillance of COVID-19 vaccines in pregnant and breastfeeding women," 2021. who.int

[68] D. K. Webb, R. W. Tarun, and S. F. Molo, "Corporate internal investigations," 2024. [HTML]

[69] M. Alawida, A. E. Omolara, and O. I. Abiodun, "A deeper look into cybersecurity issues in the wake of Covid-19: A survey," Journal of King Saud, 2022. sciencedirect.com

[70] A. Ahmad, S. B. Maynard, K. C. Desouza, J. Kotsias, "How can organizations develop situation awareness for incident response: A case study of management practice," Computers & …, 2021. qut.edu.au

[71] A. Šurković, "Criminal investigation of money laundering in the practice of the financial intelligence unit of the state investigation and protection agency," Praxis International Journal of Social Science and …, 2021. researchgate.net

[72] D. Benton and N. Ryder, "Terrorism Financing, the United Kingdom, and the Financial Action Task Force: A Series of Omissions or Missed Opportunities?," Sustainable Finance and Financial Crime, 2023. [HTML]

[73] H. S. Gowhor, "The existing financial intelligence tools and their limitations in early detection of terrorist financing activities," Journal of Money Laundering Control, 2022. [HTML]

[74] S. V. Patel, "Money Laundering and Terrorist Financing Typologies That Reduce Financial Crime Risks," 2023. waldenu.edu

[75] M. A. Zia, R. Z. Abbas, and N. Arshed, "Money laundering and terror financing: issues and challenges in Pakistan," Journal of Money Laundering Control, 2022. researchgate.net

[76] M. S. Borgia and M. La Torre, "Anti-money laundering in banks: towards a model for training evaluation," Management, 2022. davidpublisher.com

[77] K. S. Al-Rashidi, "Combating corruption in the Middle East: a socio-legal study of Kuwait," 2021. archive.org

[78] V. Bandari, "Enterprise data security measures: a comparative review of effectiveness and risks across different industries and organization types," Journal of Business Intelligence and Big Data, 2023. tensorgate.org

[79] A. L. Wright, K. Sonin, J. Driscoll, and J. Wilson, "Poverty and economic dislocation reduce compliance with COVID-19 shelter-in-place protocols," *Economic Behavior & Organization*, 2020. nih.gov

[80] B. Sibanyoni, "Investigating non-compliance with corporate governance principles on material losses in selected business organizations," 2021. nwu.ac.za

[81] N. Alkiviadou, J. Mchangama, et al., "Global handbook on hate speech laws," The Future of Free Speech, 2020. futurefreespeech.com

[82] V. Muntarbhorn, P. Moolsilpa, and P. Wanichsetakul, "Study on the prohibition of incitement to national, racial or religious hatred: Lessons from the Asia Pacific Region," _en. pdf, 17-Jun-2010, 2021. ohchr.org

[83] M. Ali, L. Y. Deng, and M. K. Khalid, "Legality of Blasphemy in Islam: A brief Comparison of Legislations around the World," Islamic Quarterly, . iccuk.org

[84] E. Moret, "A lifeline under threat?: Syrian household remittances in light of sanctions, financial sector de-risking, COVID-19, and regional developments," 2021.

graduateinstitute.ch

[85] D. Nurahman, W. A. A. Reny, and D. Desmon, "… of Indonesian Collaboration with International Organizations in Terms of Cooperation and Exchange of Information on Economic Crime and Money Laundering," International, 2023. atlantis-press.com

[86] G. Pavlidis, "Financial information in the context of anti-money laundering: Broadening the access of law enforcement and

facilitating information exchanges," Journal of Money Laundering Control, 2020. ssrn.com

[87] M. Canfield, M. D. Anderson, and P. McMichael, "UN Food Systems Summit 2021: Dismantling democracy and resetting corporate control of food systems," Frontiers in Sustainable, 2021. frontiersin.org

[88] Q. Miao, S. Schwarz, and G. Schwarz, "Responding to COVID-19: Community volunteerism and coproduction in China," World development, 2021. nih.gov

[89] R. Miković, D. Petrović, M. Mihić, and V. Obradović, "The integration of social capital and knowledge management–The key challenge for international development and cooperation projects of nonprofit organizations," International Journal of ..., 2020. [HTML]

References:

• bakhunat dris, jarimat ghasl al'amwal wamukafahatiha fi alqanun aljazayirii" dirasat muqaranati", risalat dukturah ghayr manshurtin, aljazayar, jamieat 'abu bakr bilqayd, kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiati, 2012

• d. muhamad al'amin albashari, altahqiq fi jarayim ghasl al'amwali, majalat alshurtat, al'iimarat alearabiat almutahidatu, s 32, nufimbir 2002, e 383

• du. 'iibrahim hamid tantawi, almuajahat altashrieiat lighasl al'amwal fi misr (dirasat muqaranati), dar alnahdat alearabiati, alqahirati, 2003

• d. muhsin 'ahmad alkhudayri, ghasl al'amwal (alzaahiratu, al'asbab, alealaji), majmueat alniyl alearabiati, altabeat al'uwlaa, alqahiratu, 2003

• d. hamdi eabd aleazimi, ghasl al'amwal jarimat aleasr albayda', mahalat wujuhat nazar, alsharikat almisriat lilnashr alearabii walduwali, alqahirati, e 16, s 02, 2000

• d/ hadi hamid qashqush - jarimat ghasl al'amwal fi nitaq altaeawun alduwalii - dar alnahdat alearabiat , alqahirat , 2003

• 'usamat eabd almuneim 'iibrahim, hazr wamukafahat ghasl al'amwal wamukafahat tamwil al'iirhab walnaql ghayr almashrue lil'amwal eabr alhudud fi altashrieat alearabia "albahrayn - misr - al'urdunu qatar - al'iimarati", almarkaziu alqawmiu lil'iisdarat alqanuniati, alqahirata, 2009

• taqrir hawl eamaliaat ghasl al'amwal almuta'atiyat min alaitijar ghayr almashrue bialmukhadirat walmuathirat aleaqliati, almaktab alearabiu lishyuwn almukhadirat wathiqat raqm 14, 20, yanayir 1992.

• alhalqat aleilmiat limukafahat almukhadirat waghasl al'amwali, tajribat mamlakat albahrayn limuharabat jarayim ghasl al'amwal 27 nufimbir - 1 disambir 2004.

• smir alkhatib, mukafahat eamaliaat ghasl al'amwali, munsha'at almaearifi, al'iiskandiriati, 2002

فهـــرس الموضوعـــات

الموضـــــوع الصفحة

مقدمة ٢٢٩٨
تمهيد: نشأة وأهمية الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية في الكويت ٢٣٠٠
منهج الدراسة ٢٣٠٢
إشكالية الدراسة ٢٣٠٢
نطاق الدراسات المقارنة ٢٣٠٢
المبحث الأول: الإطار القانوني في التشريع المحلي والدولي ٢٣٠٤
المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي ٢٣٠٤
المطلب الثاني: التشريع الوطني واللوائح ٢٣٠٧
المطلب الثالث: المعايير الدولية وأفضل الممارسات ٢٣٠٩
المبحث الثاني: الإطار التشريعي لجريمة غسل الأموال ٢٣١١
المطلب الأول: ماهية جريمة غسل الأموال ٢٣١٤
المطلب الثاني: علاقة جريمة تمويل عمليات غسل الأموال بجريمة تمويل الإرهاب ٢٣٢١
المطلب الثالث: غسل الأموال في ضوء الأبعاد التشريعية للجريمة ٢٣٢٥
المبحث الثالث: تقييم وتحديد المخاطر المحتملة وآثارها ٢٣٣١
المطلب الأول: تحديد المخاطر والضعف المحتمل ٢٣٣١
المطلب الثاني: تحديد المخاطر والضعف المحتمل ٢٣٣٣
الطلب الثالث: تقييم تأثير جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٢٣٣٥
المبحث الرابع: التدابير الوقائية ٢٣٣٧
المطلب الأول: واجبات المنظمات الخيرية ٢٣٣٧
المطلب الثاني: إجراءات اعرف عميلك (KYC) ٢٣٣٩
المطلب الثالث: تدابير العناية الواجبة المعززة (EDD) ٢٣٤١
المبحث الخامس: التقارير والمعاملات المشبوهة ٢٣٤٣
المطلب الأول: الالتزامات المتعلقة بالتقارير ٢٣٤٣
المطلب الثاني: الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ٢٣٤٥
المطلب الثالث: الإبلاغ عن تمويل الإرهاب ٢٣٤٧
المبحث السادس: تطبيق القانون والعقوبات ٢٣٥٠

المطلب الأول: السلطات التحقيقات ٢٣٥٠
المطلب الثاني: العقوبات والتبعات ٢٣٥٢
المطلب الثالث: سلطات التحقيق والإجراءات..... ٢٣٥٣
المطلب الرابع: العقوبات والتبعات للكيانات غير المتثلة ٢٣٥٤
المبحث السابع: التعاون الدولي وتبادل المعلومات ٢٣٥٦
الخاتمة ٢٣٥٨
النتائج: ٢٣٥٨
التوصيات:..... ٢٣٦٠
المراجع العربية..... ٢٣٦٢
REFERENCES:..... ٢٣٧٢
فهـــرس الموضوعـــات..... ٢٣٧٣